المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

برنامج

تطوير دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة

في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

في الدول العربية

ملخص تنفيذي

يناير 2011

جدول المحتويات

مقدمة.....2
أ- أهداف البرنامج المقترح 3
أ.1- الهدف العام 3
أ.2- الأهداف المحددة.....3
ب- اهتمامات البرنامج 4
ب.1- أهم نقاط الاهتمام.....4
ب.2- التركيز الجغرافي.....4
ب.3- التركيز القطاعي.....4
ج- الدوافع والمبررات.....5
ج.1- لماذا التركيز على تشغيل الشباب والمرأة؟.....5
ج.2- لماذا التركيز على الصناعات الصغيرة والمتوسطة؟.....8
ج.3- سلسلة المشاكل والحلول.....15
ج.4- أسباب وطريقة تصنيف البلدان إلى مجموعات.....16
ج.5- اختيار القطاعات وعلاقة ذلك بمجموعات البلدان الثلاث.....22
ج.1.5- سلسلة القيمة للصناعات الغذائية المعتمدة على الزراعة.....22
ج.2.5- الصناعات الخضراء 23
ج.3.5- قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.....26
ج.4.5- التداخل بين القطاعات الثلاث.....28
ج.5.5- أهمية علاقة القطاعات الثلاثة المختارة بمجموعات الدول العربية.....29
د- تصميم البرنامج: المكونات والمخرجات المتوقعة 30
هـ- أسلوب اليونيدو للتدخل التقني.....32
و- آلية تنفيذ البرنامج.....33
و.1- مخطط ومدة البرنامج.....33
و.2- آلية الإدارة والتنسيق.....34
و.3- الرصد والتقرير والتقييم.....35
ز- الموازنة التأشيرية.....35
ح- الأثر المتوقع للبرنامج.....37
ط- المستفيدون المحتملون.....38
ي- أهم المخاطر المتوقعة والافتراضات.....38

مقدمة:

على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول العربية من أجل تنمية الصناعات التحويلية وخاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العربي مازالت لا تتجاوز 10%، حيث أن هذا القطاع لا يلبي حتى الآن احتياجات المنطقة العربية من المواد الغذائية والكساء وغيرها من السلع الاستهلاكية المصنعة. كما أنها لا تسهم بشكل فعال في سد الفجوة بين المنطقة العربية والمناطق المتقدمة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن القطاع الخاص الذي يعمل في مجال المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة مازال لا يلعب دورا فعالا في خلق فرص العمل وتوفير دخل عادل، إضافة الى عدم استفادة المرأة من هذا القطاع. لذا تسعى الدول العربية لإيجاد سند لجهودها الرامية إلى دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها بوابة هامة نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال خلق فرص العمل وتحسين مشاركة النساء والشباب في الدورة الاقتصادية.
وفي هذا السياق، دعت الدول العربية، من خلال المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (الايدمو)، إلى إعداد مقترح برنامج عربي لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة يتم إعداده وتنفيذه من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بالتعاون الوطيد والتنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين. ويأتي هذا الطلب أيضا استجابة لتوصيات اجتماع المائدة المستديرة العربية التي عقدت في ديسمبر 2007 بفيينا على هامش الدورة 12 للمؤتمر العام لليونيدو. وانطلاقا من التجربة الناجحة لليونيدو في تنفيذ مثل هذه البرامج الإقليمية، فهي تسعى إلى العمل مع الدول العربية والأيدمو والمؤسسات المالية الإقليمية، لوضع إطار عملي لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتشغيل المرأة والشباب. كما يسعى هذا البرنامج أيضا إلى تحسين المؤشرات الصناعية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة بوجه عام. فعلى وجه الخصوص من المتوقع أن يتم تحسين المؤشرات الاقتصادية الرئيسة مثل حجم وجودة الإنتاج الصناعي والقيمة المضافة التحويلية، وتدفقات الاستثمار إلى الداخل، وزيادة وتيرة التشغيل، وزيادة عائدات التصدير ودعم التكوين والخبرة المهنية المتخصصة، وكذلك تحسين المؤشرات البيئية...

وسوف يركز البرنامج بشكل نموذجي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الموجهة للتصدير التي تعمل في مجال الصناعات الغذائية المعتمدة على الزراعة والصناعات المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعات الخضراء في 21 دولة عربية أعضاء في الآيدمو وهي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، سوريا، الصومال، العراق، عمان، الكويت، فلسطين، قطر، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، واليمن.

استنادا لخصوصيات واحتياجات الدول الأعضاء، قامت الأيدمو واليونيدو بإختيار القطاعات الثلاث المشار إليها أعلاه التي تتميز بإمكانيات تصديرية عالية وتساهم في خلق فرص عمل باعتبارهما أسس ذات أولية في التنمية الصناعية في المنطقة.

إن المقاربة الإقليمية المعتمدة في هذا البرنامج تمثل فرصة للتكامل الاقتصادي للمنطقة العربية، ومما لاشك فيه أن المزايا النسبية سوف تجعل المنطقة أكثر قدرة على المنافسة في السوق الدولية. وفي نفس الوقت، يهدف البرنامج المقترح إلى الاستجابة لإحتياجات وأولويات الدول العربية مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الكبيرة بينها إضافة إلى الاعتماد على البرامج التي تنفذها اليونيدو حاليا على المستوى القطري. ويعتبر البرنامج وسيلة لتجنب الازدواجية في التعامل مع القضايا المطروحة ذات الصلة ببلدان المنطقة. وتمتد مدة البرنامج لـــ 4 سنوات وبميزانية تقدر بـــ 65.0 مليون يورو.

أ- أهداف البرنامج المقترح

أ.1- الهدف العام

يتلخص الهدف العام للبرنامج المقترح في المساهمة في تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي والحد من الفقر وزيادة التكامل الاقتصادي والتجاري من خلال تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية في خلق فرص العمل وتوليد القيمة المضافة، والتنويع الاقتصادي وتشجيع الصادرات، وتنمية القطاعات الصناعية ذات الأولوية .

وبشكل خاص سوف يساعد هذا البرنامج في تنمية وتأهيل المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المحلية (المشار إليها هنا بالصناعات الصغيرة والمتوسطة) لتصل إلى المستويات الدولية، وتحقيق المنافسة الفعالة في الأسواق المحلية والإقليمية، وكذلك الاستفادة من الفرص التي تتيحها عملية تحرير التجارة الدولية وعولمة الاقتصاد، فضلا عن فرص التنمية التي تقدمها المؤسسات العربية والإسلامية.

أ.2- الأهداف المحددة:

في إطار التنمية الشاملة وعملا بالقرار الخاص بالتنمية الصناعية الصادر عن مؤتمر القمة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية العربية (الكويت 2009)، وأخذا في الاعتبار مجالات التدخل التي حددتها الايدمو واليونيدو بأنها ذات أولوية في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص، سيساهم البرنامج المقترح في تقوية إمكانيات العرض والقدرات التجارية للقطاع الخاص العامل في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة تشغيل الشباب والنساء وذلك من خلال معالجة بعض الصعوبات الحالية التي تحول دون نمو القطاع الخاص، وعدم إستفادة الصناعات الصغيرة والمتوسطة من التكنولوجيات والابتكار والاستثمار الأجنبي المباشر والخدمات المالية والجودة والمعلومات التجارية والبيئة والإطار التشريعي الملائم لتوسيع نطاق نشاط القطاع الخاص في الإنتاج والتجارة.

وبناء عليه، سيسعى البرنامج المقترح الى تحقيق الأهداف المحددة التالية:

- جعل الإطار الاقتصادي والمؤسسي والتشريعي ملائما ومحفزا لتنمية وتطوير القدرة التنافسية للمنتجين المحليين من الحجم الصغير والمتوسط.

- إنشاء أو تعزيز قدرات البنية التحتية القطرية والإقليمية الخاصة بالاستشارات الفنية واستشارات الأعمال مع التركيز بصفة خاصة على إنشاء وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- تقوية البنية التحتية للجودة في العالم العربي من خلال تعزيز قدرات المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في تنفيذ الإستراتيجية العربية للتقييس 2009-2013 مع التركيز على بعض المكونات.
- تطوير وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية المحلية من خلال تعزيز الاستثمار والتصدير وفرص العمل في بعض مؤسسات القطاع الخاص المختارة التي تعمل في القطاعات ذات الأولوية المحددة (الصناعات الغذائية المعتمدة على الزراعة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعات الخضراء) .
- تسهيل النقل العلمي والتقني والأعمال للتكنولوجيات الحديثة وممارسات ابتكار المنتجات الصناعية وتطبيقها في الدول العربية، وتشجيع التبادل والتعاون والشراكة في هذا المجال مع البلدان النامية والمتقدمة صناعيا.

ب- اهتمامات البرنامج

ب.1- أهم نقاط الاهتمام

- تعزيز الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي ، خاصة المشاريع الصغيرة؛
- تشجيع خلق الوظائف وفرص العمل، خاصة للشباب والنساء
- هناك ترابط وطيد بين هاتين النقطتين حيث أن تقوية الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي العامل الرئيس لتعزيز فرص العمل.

ب.2- التركيز الجغرافي

- ستستفيد واحد وعشرون دولة عربية من البرنامج المقترح .
- سوف يقسم البرنامج الدول العربية إلى ثلاث مجموعات، كل منها منسجمة الى أقصى حد من حيث الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تم تصميم تركيز التدخلات التقنية على المستوى القطري ضمن المجموعة الواحدة من خلال تضمين خصوصيات كل دولة عضو في كل مجموعة إلى أقصى حد ممكن.

ب.3- التركيز القطاعي

يركز البرنامج على ثلاث قطاعات: الصناعات الغذائية المعتمدة على الزراعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعات الخضراء. وتختلف أهمية كل قطاع من القطاعات الثلاث من مجموعة الى أخرى.

ج- الدوافع والمبررات

ج.1- لماذا التركيز على تشغيل الشباب والمرأة؟

يعتبر ارتفاع معدلات النمو السكاني وحجم البطالة المتزايد بين الشباب والفرص القليلة المتاحة للمرأة الشابة في أسواق العمل من السمات المزمنة في العالم العربي بالرغم من أن الشباب هم الآن أكثر تعلما من أي وقت مضى.

وعلى الرغم من خصوصيات كل بلد والتنوع الإقليمي داخل العالم العربي، إلا أن واقع سوق العمل يبدو متشابها في معظم الاقتصاديات في المنطقة، حيث أن غالبية البلدان لم تجد بعد الحلول اللازمة لمواجهة هذه التحديات.

ويصبح حجم التحدي أكثر وضوحا عند مقارنة الوضع في المنطقة العربية بما هو عليه في مناطق أخرى من العالم كما هو مبين في الرسم البياني 1 الذي يبين معدلات البطالة بين الشباب في العالم العربي لعام 2008، بأنها أعلى المعدلات في العالم، حيث تصل الى نسبة 22.1% (24.4% في شمال إفريقيا و18.8% في الشرق الأوسط) مما يمثل هدرا كبيرا للقدرات خصوصا أن معظم العاطلين عن العمل هم من فئة المتعلمين .

وتعتبر المشكلة أكثر خطورة لأنها ليست مؤقتة، وإنما هي حالة مزمنة حسب الاتجاهات الديموغرافية للفترة (1998-2008) والتوقعات حتى عام 2050. و من معدل مشاركة القوة العاملة عام 2008 التي تم عرضها في الرسوم البيانية 2 و3 و4 على التوالي، تعتبر معدلات النمو بالنسبة للبالغين القادرين على العمل والسكان الشباب في المنطقة العربية من أعلى المعدلات بالمقارنة مع باقي مناطق العالم باستثناء إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. في الوقت نفسه فإن نسبة مساهمة الشباب في القوى العاملة هي من أدنى النسب في العالم حتى إذا تمت مقارنتها مع أفريقيا جنوب الصحراء، في حين تعاني جميع البلدان العربية خاصة اليمن والسودان ومصر والعراق من تحدي خلق فرص العمل.

رسم بياني1 : معدلات البطالة بين الشباب في العالم العربي بالمقارنة مع مناطق أخرى

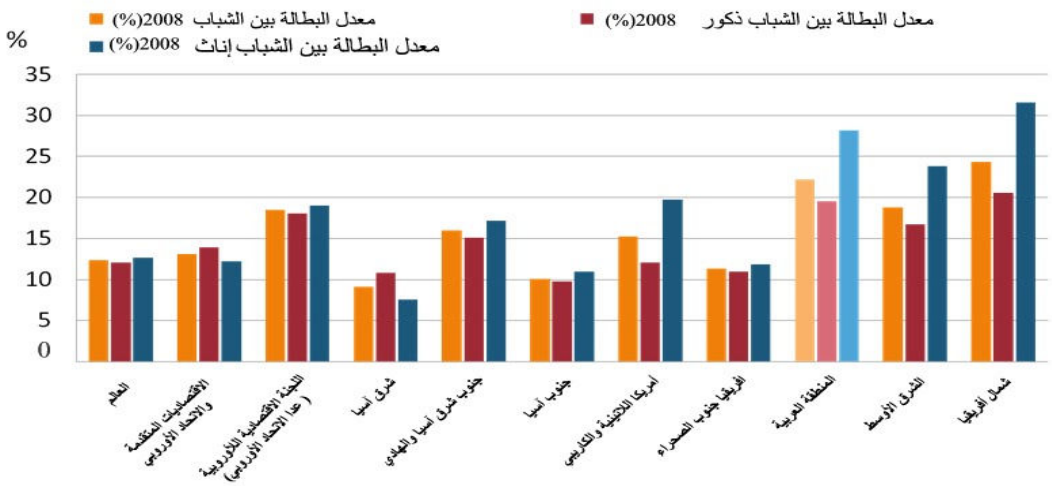

المصدر:مؤتمر تشغيل الشباب، منظمة العمل العربية، الجزائر، 15-17 نوفمبر2009

رسم بياني2 : نمو إجمالي السكان القادرين على العمل والسكان الشباب 1998-2008

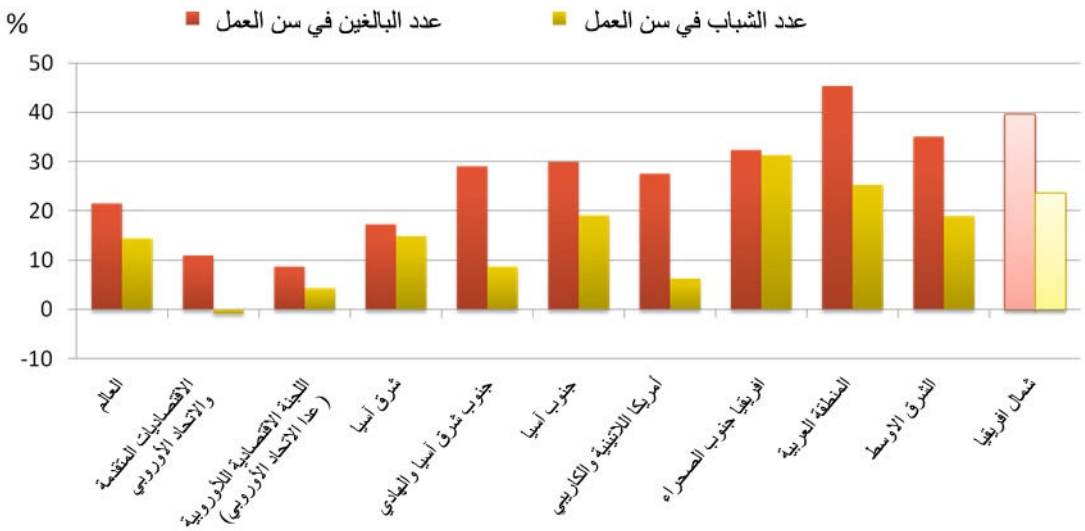

المصدر: مؤتمر تشغيل الشباب، منظمة العمل العربية، الجزائر، 15 - 17 نوفمبر2009

رسم بياني3 : توقعات نسبة السكان الشباب في الوطن العربي (من الفئة العمرية 15-24 سنة) حتى عام 2050

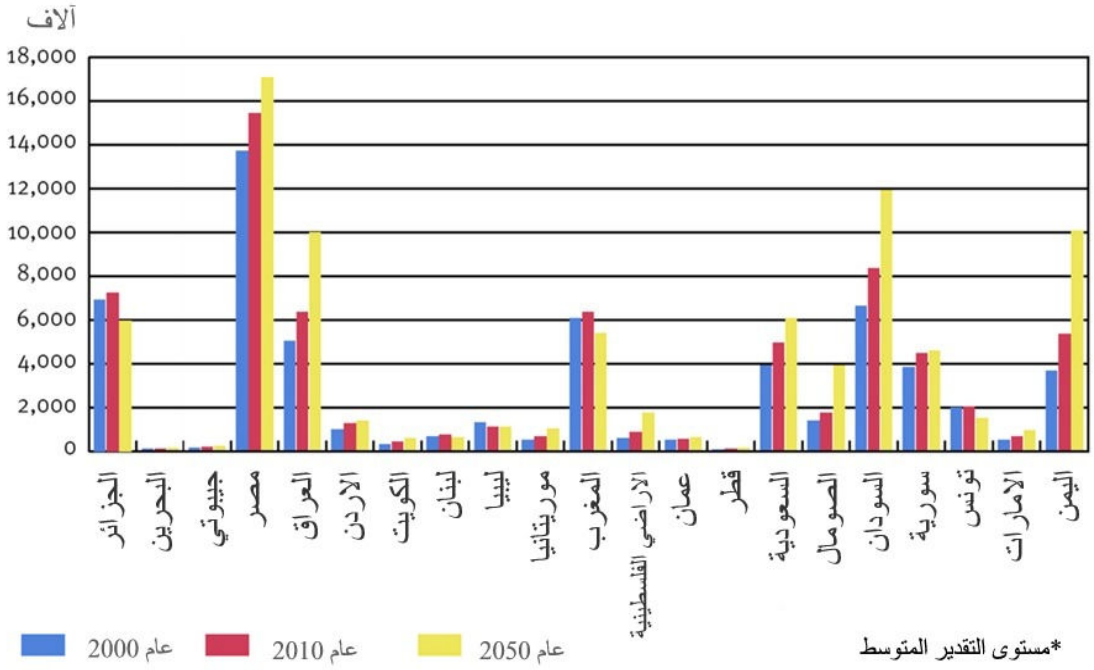

المصدر : قسم السكان بالأمم المتحدة 2008

رسم بياني4 : معدلات مشاركة العمالة في العالم العربي مقارنة مع المناطق الأخرى، عام 2008

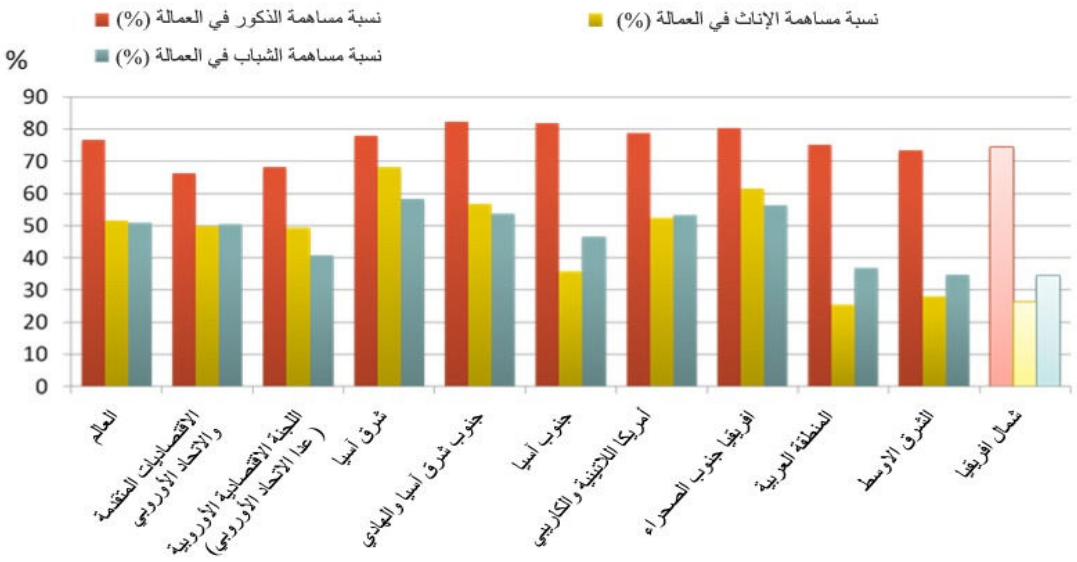

المصدر : مؤتمر تشغيل الشباب، منظمة العمل العربية، الجزائر، 15-17 نوفمبر 2009

أما بالنسبة لمعدل مشاركة المرأة في القوى العاملة فتعتبر أدنى نسبة في العالم، حيث توجد أعلى معدلات البطالة في العالم العربي كما هو مبين في الرسومات البيانية 1 و 4 أعلاه، كما أن معدلات البطالة بالنسبة للمرأة هي أعلى بكثير من معدلات بطالة الرجال. فنسبة المرأة العاملة من إجمالي السكان تعتبر أدنى نسبة في العالم، فمن أصل 10 شابات في المنطقة العربية فقط 1.5 هن اللاتي لديهن وظيفة بالمقارنة مع 4 من كل 10 من الشباب الذكور. ومع ذلك تبذل جهود جادة لتعزيز فرص العمل للشباب في العالم العربي، كما يتضح في الرسم البياني 5.

بالرغم من التغيير الذي يلاحظ في نسبة التشغيل لدى الشباب في المنطقة العربية خاصة الإناث بين عامي 1998 و2008 والذي فاق أغلب مناطق العالم، إلا أن الجهود المبذولة تبقى غير كافية لمواكبة الطلب كما هو مبين من خلال معدلات البطالة لعام 2008.

رسم بياني5 : نسبة التغيير في تشغيل الشباب عامي 1998 و 2008

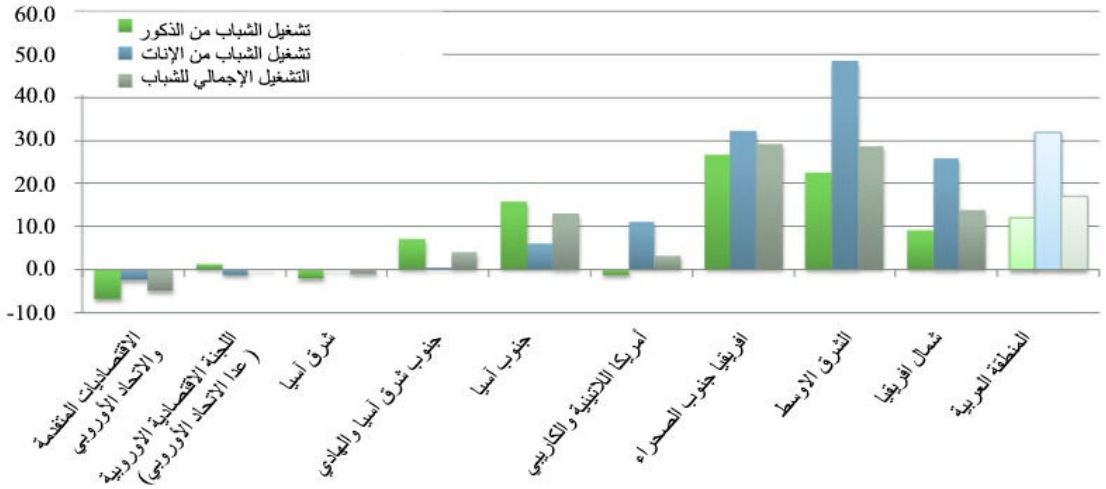

المصدر: مؤتمر تشغيل الشباب، منظمة العمل العربية، الجزائر، 15-17 نوفمبر 2009

ج.2- لماذا التركيز على الصناعات الصغيرة والمتوسطة؟

يزخر العالم العربي بالكثير من الثروات والموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية. وقد قامت المنطقة بمبادرات مختلفة لتعزيز القدرة التنافسية والرفع من آفاق التنمية المستدامة. فعلى الصعيد القطري، شملت المبادرات المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والابتكار وحماية البيئة وتحسين مناخ الأعمال وغيرها. أما على الصعيد الإقليمي، فتبدو مؤشرات تحسن الأداء واضحة، على سبيل المثال في ارتفاع نسبة التجارة الخارجية العربية في التجارة العالمية التي مرت من 4.4٪ عام 2004 إلى 6.7٪ في عام 2008 أي بزيادة سنوية فاقت المتوسط العالمي. ومن مؤشرات التحسن أيضا إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) إضافية إلى مؤشرات أخرى عديدة.

وعلى الرغم من الجهود والانجازات المذكورة أعلاه، فإن العالم العربي لايزال لم يستفد من كل إمكانياته مقارنة مع مناطق أخرى في العالم، لاسيما في مجال الصناعات التحويلية، والتي ثبت أنها المحرك الأساسي لتحقيق النمو وخلق فرص العمل كما هو الحال في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وكذلك في بلدان مثل الصين والهند وتركيا وغيرها.

فمن الطبيعي أن يتوجه العالم العربي نحو الصناعات الاستخراجية نظرا لثروته من الموارد الطبيعية كما يتضح في الرسم البياني 6. بينما تمثل القطاعات الإنتاجية الأخرى كالزراعة والصناعة التحويلية حصص ضئيلة في الهيكل الاقتصادي في المنطقة العربية ككل. ويوضح الرسم البياني أنه خلال الفتـــــرة 1970–2006 لم يحصل إلا تغيير ضئيل في حصة الصناعات التحويلية.

الرسم البياني 6: تطور الهيكل الاقتصادي للعالم العربي خلال الفترة 1970–2006

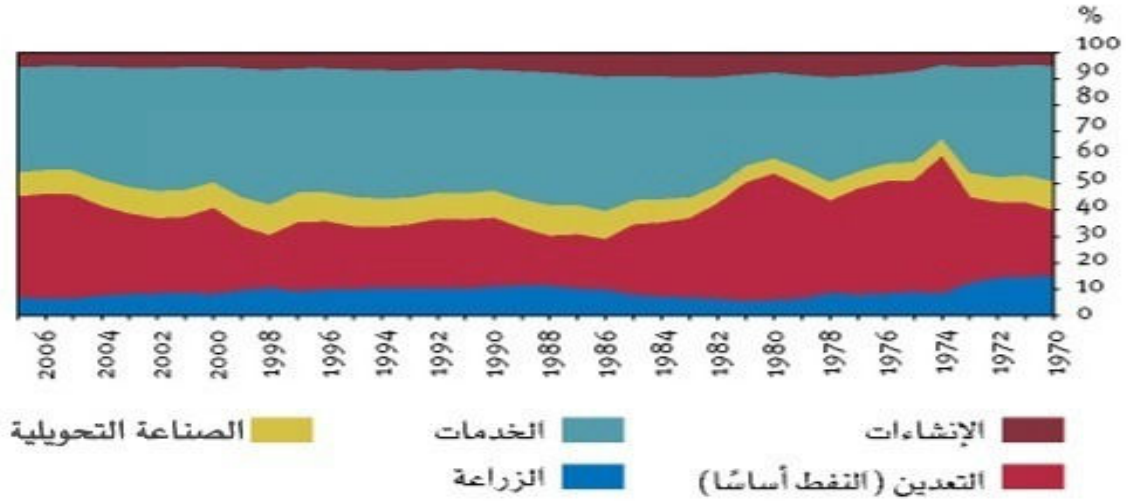

المصدر: تقرير التنمية البشرية العربية، 2009

من خلال الرسوم البيانية من 7 الى 10، يمكن القول أن العالم العربي مقارنة بالمناطق الأخرى يتميز في المجالات التالية: القيمة المضافة الصناعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات المصنعة كنسبة مئوية من مجموع صادرات السلع والتكنولوجيا المتقدمة كنسبة مئوية من مجموع الصادرات المصنعة، حيث توضح جليا كل هذه البيانات أن العالم العربي لا يزال بعيدا جدا عن استغلال كامل إمكاناته في مجال الصناعات التحويلية مقارنة مع غنائه بالموارد الطبيعية.

ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تضم أغلبية الدول العربية تبلغ نسبة مساهمة القيمة المضافة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي أقل نسبة في العالم كله خلال الفترة 2000–2008 بما في ذلك أفريقيا جنوب الصحراء (بما فيها جنوب أفريقيا). وينطبق نفس الاستنتاج على الصادرات الصناعية كنسبة من مجموع الصادرات السلعية كما هو مبين في الرسم البياني 8، وكذلك بالنسبة

للصادرات عالية التكنولوجيا كنسبة من مجموع الصادرات الصناعية كما هو مبين في الرسوم البيانية 9 و 10.

الرسم البياني 7: القيمة المضافة الصناعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لجميع مناطق العالم، 2000-2008

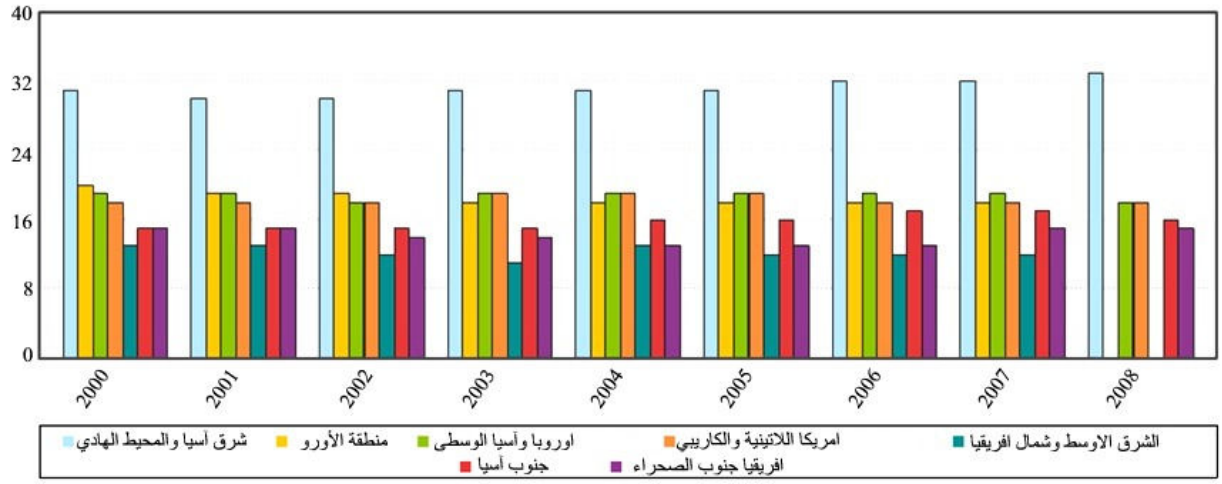

المصدر: البنك الدولي

*** العالم العربي ممثلا تقريبا بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.**

*** البلدان غير العربية في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط : إيران ومالطا وإسرائيل**

*** البلدان العربية في أفريقيا جنوب الصحراء، حجم مساهمتها الحالية في الوضع الاقتصادي العربي ضئيل، وبالتالي تم التركيز على منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط.**

الرسم البياني8: الصادرات المصنعة كنسبة مئوية من مجموع صادرات السلع، 2000-2008

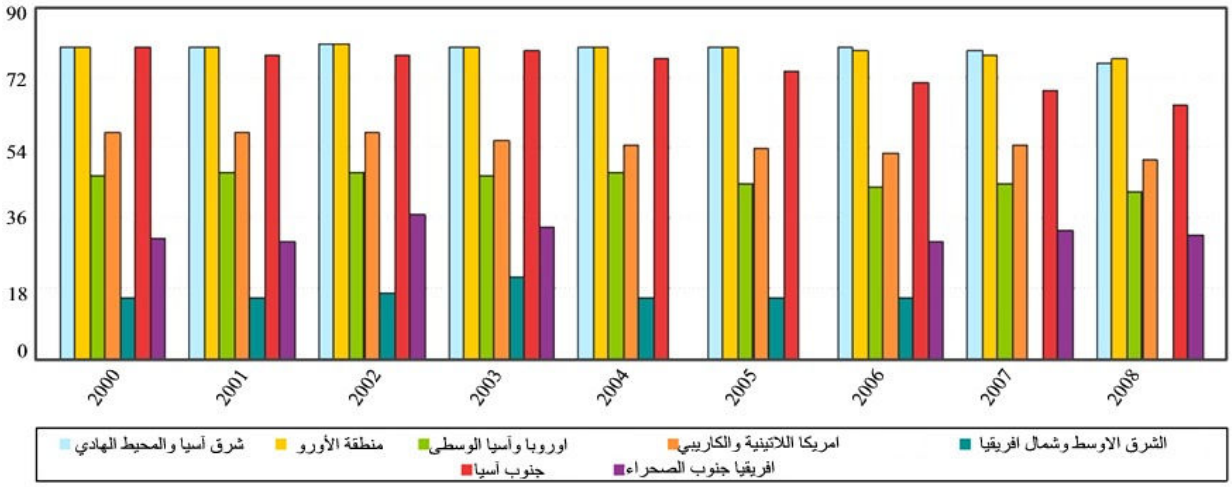

المصدر: البنك الدولي

* العالم العربي ممثل تقريبا بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

* بعض المعلومات لسنة 2008 غير متوفرة

الرسم البياني9: صادرات التكنولوجيا العالية كنسبة مئوية من مجموع الصادرات المصنعة في جميع مناطق العالم، 2000-2008

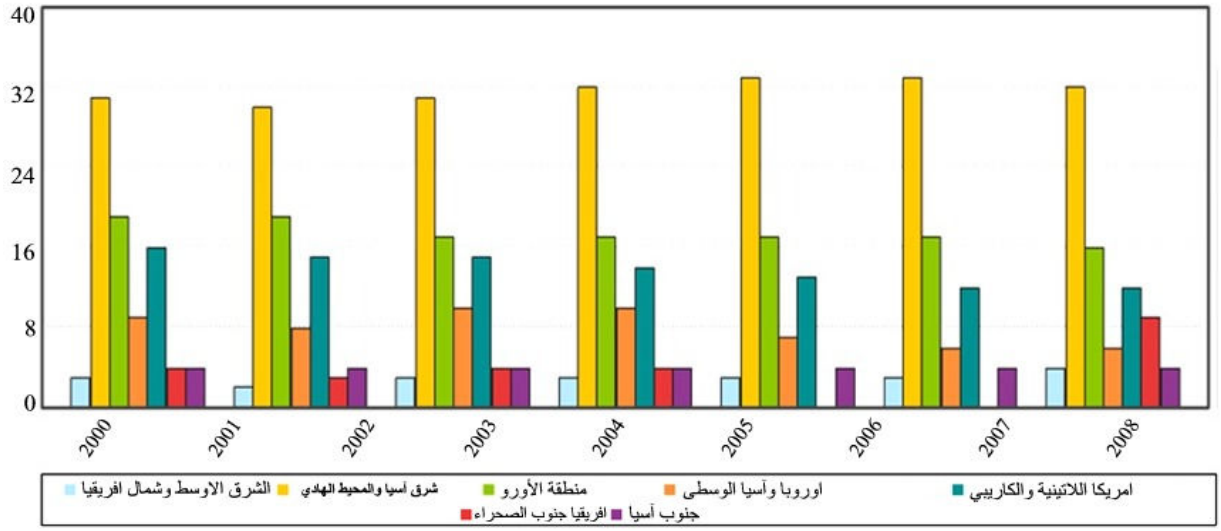

المصدر: البنك الدولي

*** العالم العربي ممثل بمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط.**

الرسم البياني 10: صادرات التكنولوجيا العالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في كل دولة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

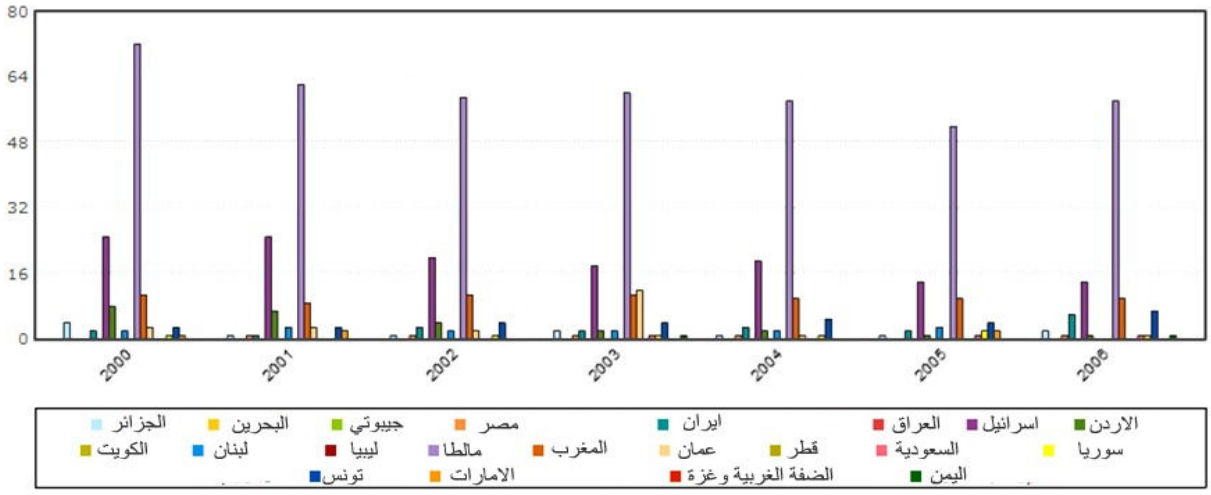

المصدر: البنك الدولي

إن التحليل الوارد أعلاه يدل على أن الصناعات التحويلية في العالم العربي ضعيفة في مجال التكنولوجيا العالية. ومع ذلك، يشير الرسم البياني11 أدناه، إلى أن معدل نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا زادت بمعدلات أعلى مما كانت عليه في منطقتي

اليورو وأمريكا اللاتينية. وهذا يعكس الجهود المبذولة في العالم العربي لزيادة القيمة المضافة وتقوية مجال التصنيع.

الرسم البياني11 : معدل النمو السنوي للقيمة المضافة الصناعية في جميع مناطق العالم، 2000-2008

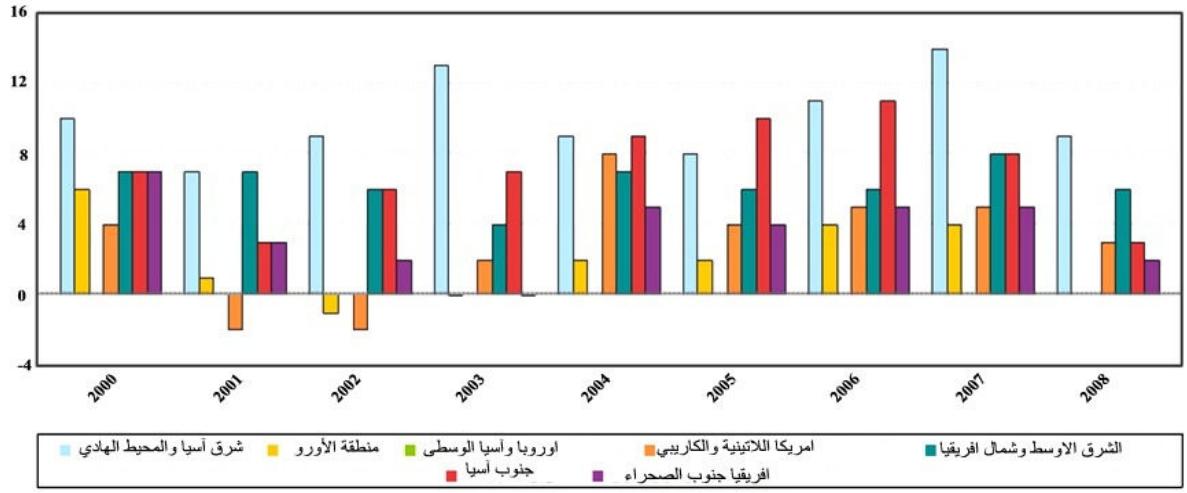

المصدر : البنك الدولي

* العالم العربي ممثل تقريبا بمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط

إن الجهود التي تبذلها الدول العربية في تعزيز وتعميق التصنيع تبقى مكبلة نتيجة ضعف قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة أو لعدم توفر مناخ مناسب لقيادة النمو في قطاع الصناعة التحويلية، وخلق فرص العمل.

ويعطي الجدول 1 أدناه مقارنة بين مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل وفي الناتج الصناعي في العالم العربي وفي مناطق أخرى من العالم. ويبدو جليا أنه على الرغم من نسبتها العالية في مجموع وحدات التصنيع التحويلي (82.7٪) إلا أن مساهمتها في توفير فرص العمل والإنتاج لا تتجاوز 33٪ لكل منهما، وهي نسبة منخفضة جدا بالمقارنة مع مناطق أخرى من العالم.

وتزيد المقارنة سوءا بالنسبة للعالم العربي عندما تكون مع دول فردية مثل تركيا حيث أن 98٪ من صادراتها تأتي من الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عام 2006، أو مع صادرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عدد كبير آخر من البلدان كما هو الشان في الصين والهند وكوريا الجنوبية والبرازيل وشيلي.

جدول1: مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل وفي الإنتاج الصناعي في مناطق و في بلدان مختارة للسنوات 2006، 2007، 2008

المنطقة / الدولة	نسبة الصناعات الصغيرة و المتوسطة من إجمالي المصانع	التشغيل في الصناعات الصغيرة و المتوسطة (من إجمالي اليد العاملة)	المساهمة في الإنتاج الصناعي
دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية	% 99.1	%61.2	%49.4
شرق آسيا و المحيط الهادي	%94.0	%79.2	%47.7
أمريكا اللاتينية والكاريبي	%92.3	%41.3	%27.8
الدول العربية	%82.7	%33.0	%33.0
الصين	%99.0	%73.0	%60.0
الهند	%95.0	%80.0	%40.0
كوريا الجنوبية	%99.7	%71.0	%47.5
البرازيل	%99.2	%66.8	%60.8
الشيلي	%99.1	%52.7	%73.1

المصدر : إحصائيات الأمم المتحدة القطرية.

ويوضح الشكل 12 كيف تكون الصناعات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي للابتكار وللنمو الإقتصادي. فالعدد الإجمالي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد يرتبط بنسبة زيادة إنشاءها ومعدل تلاشيها، وتعمل الفرص المتاحة في الأسواق المربحة على زيادة معدل خلق الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يزيد من العدد الإجمالي لهذه الصناعات في البلد، مما يزيد من وتيرة خلق فرص العمل وزيادة الدخل للفرد. وعندما يصبح المواطن أكثر ثراء تزيد طاقته الاستهلاكية التي ستتيح بدورها فرص فتح أسواق جديدة من شأنها أن تحفز على إنشاء مزيد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وعلى عكس الشركات متعددة الجنسيات، فإن لنمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة فوائد مباشرة على البلد لأن معظم الصناعات الصغيرة والمتوسطة تكون شركات محلية. ويؤدي تشجيع هذه الديناميكية إلى النمو الاقتصادي. كما يقود تعزيز حلقة الابتكار أيضا إلى النمو الاقتصادي من خلال تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة القائمة وضمان استدامتها واستمرارها، ناهيك عن تشجيع إقامة صناعات صغيرة ومتوسطة جديدة مما يدفع عجلة النمو ويزيد من خلق فرص العمل.

الرسم البياني12: الصناعات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للنمو الاقتصادي والابتكار

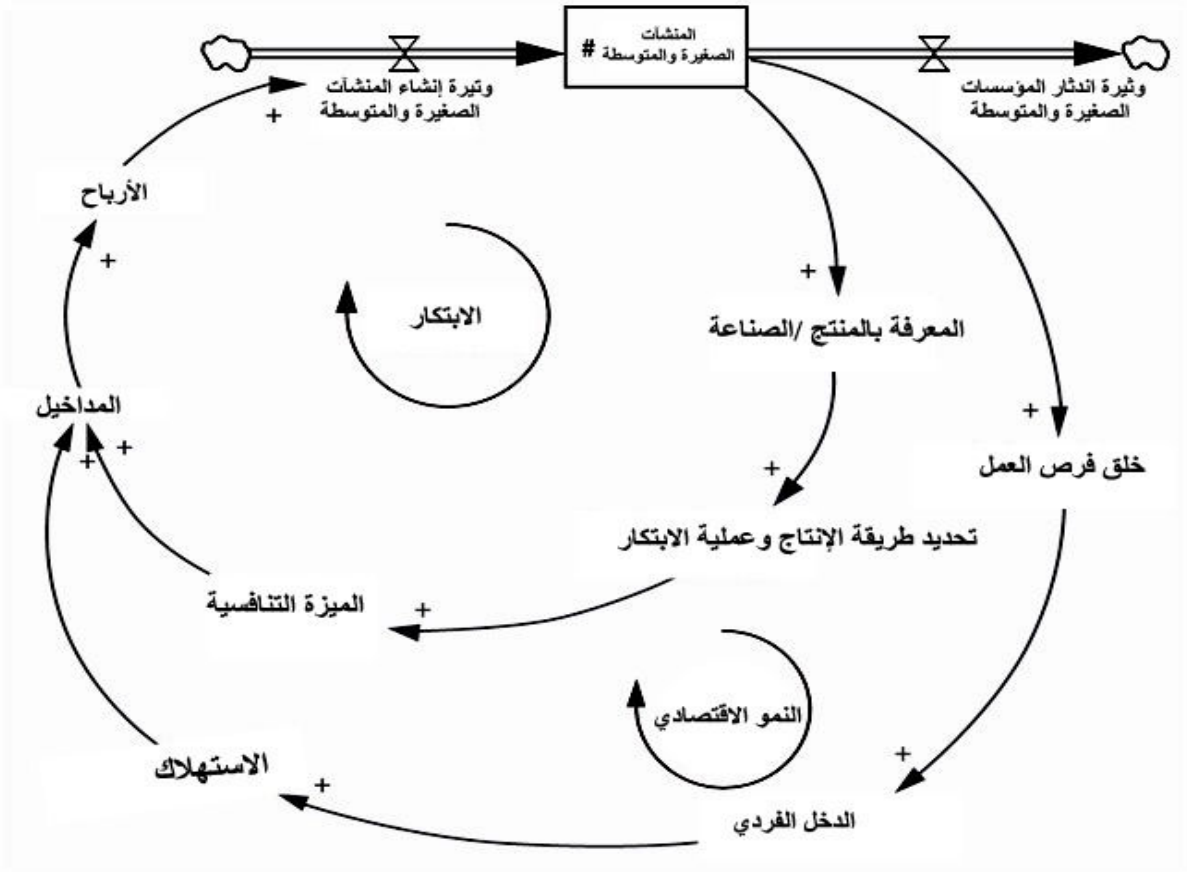

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج تنمية المعلومات في آسيا والمحيط الهادئ

ما يحاول البرنامج المقترح القيام به هو خلق بيئة مواتية للصناعات الصغيرة والمتوسطة، ودعمها من خلال البنيات التحتية التقنية والاستشارية والجودة، وتسهيل نقل التكنولوجيا والمعرفة والتجديد لهذه الصناعات، وتزويدها بالأدوات اللازمة لتحريك عجلة النمو وخلق فرص العمل، وزيادة مستوى المعيشة. وهذا هو الهدف الأسمى لأي برنامج تنموي.

ج.3- سلسلة المشاكل والحلول

الرسم البياني 13. سلسلة المشاكل

الرسم البياني 14. سلسلة الحلول

ج.4- أسباب وطريقة تصنيف البلدان إلى مجموعات

من أجل التنفيذ العملي والمجدي، فإن البرنامج المقترح سوف يقسم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات فرعية. وقد اعتمد اليونيدو هذا التصنيف من خلال إحتسابه لمؤشر يضم خمسة متغيرات اقتصادية واجتماعية وهي: (الناتج المحلي الإجمالي، الصناعات الاستخراجية كنسبة من الناتج المحلي

الإجمالي، القيمة المضافة للصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر التنمية البشرية، ومعدل البطالة) .

تم اعتماد نفس الوزن للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (50٪ لكل منهما) لإبراز الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للبرنامج المقترح. وتنقسم حصة 50٪ للمؤشرات الاقتصادية إلى ما يلي: 15٪ للناتج المحلي الإجمالي، و15٪ لنسبة الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي، و20% لنسبة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي. وتنقسم حصة 50٪ للمؤشرات الاجتماعية إلى: 20٪ لمؤشر التنمية البشرية، و30٪ لمعدل البطالة.

ويهدف المؤشر إلى تجميع الدول بطريقة تراعي أكبر نسبة من التناسق بين الأعضاء داخل كل مجموعة. و قد تم إستعمال المعادلة التالية لاحتساب هذا المؤشر.

و ن = (ن م إ x 0.15)+(ن ص إ x 0.15)+(ن ص ت x 0.20)+(م ت ب x 0.20)+(ن ب x 0.30)

و ن : الوزن النسبي
ن م إ : الناتج المحلي الإجمالي
ن ص إ : نسبة ناتج الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي
ن ص ت : نسبة ناتج الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي
م ت ب : مؤشر التنمية البشرية حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية
ن ب : نسبة البطالة

ويعطي الجدول (2) أسماء دول المجموعات الثلاث وأهم خصوصياتها، إضافة إلى مصادر الاختلاف داخل كل مجموعة.

الجدول (2) : مجموعات الدول الثلاث و خصوصياتها الأساسية

	نسبة الناتج المحلي الإجمالي في كل المنطقة العربية (2008)	**دول المجموعة**	**مستوى التطور حسب تقرير التنافسية 2009**	**الخصوصيات المشتركة داخل كل مجموعة**	**مصادر الاختلاف داخل كل مجموعة**
المجموعة (1) دول مجلس التعاون / اقتصاديات بترولية	% 42.8	البحرين الكويت عمان السعودية قطر الإمارات	معتمدة على التجديد شبه كليا *	- التركيز القطاعي - الأنظمة السياسية والاقتصادية - نوعيات المصادر الطبيعية - الخلفيات الاجتماعية والبشرية والتاريخية	- مستوى التطور لكل دولة. - مستوى تنوع الاقتصاد - الحجم الجغرافي - مدى الانخراط في التصنيع - مستوى توفر المصادر الأولية - مدى التكامل العالمي (تصدير المصنوعات)
المجموعة (2) اقتصاديات متنوعة	% 50.9	الجزائر مصر العراق الأردن لبنان ليبيا المغرب سورية تونس	بين الإعتماد على المواد الخام و الإعتماد على النجاعة **		
المجموعة (3) اقتصاديات معتمدة على تصدير المواد الخام	% 6.3	جيبوتي موريتانيا الصومال السودان فلسطين اليمن	معتمدة على تصدير المواد الخام ***		

* الإقتصاديات المعتمدة على التجديد : إنتاج حديث ومتنوع بالطرق الأكثر تعقيدا، والتجديد

** الإقتصاديات المعتمدة على النجاعة : الإهتمام بالإنتاجية وتطوير التعليم العالي والتدريب ونجاعة التسويق والإستفادة من التقنية المتوفرة

*** الإقتصاديات المعتمدة على تصدير المواد الخام : الإهتمام بالتطوير المؤسسي والبنية التحتية والإستقرار الإقتصادي والصحة والتعليم الأساسي

اثنان من الدول يخرجان عن معايير هذا التصنيف هما العراق وفلسطين. فمؤشرات العراق الاقتصادية والاجتماعية كما هي مبينة تدل على أن هذا القطر ينتسب إلى المجموعة (3). ولكن تم نقله إلى المجموعة (2) لأن ضعف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ناتج عن عدم الاستقرار المؤقت بسبب الحرب أكثر من كونه انعكاس لبنية العراق الاقتصادي الأصلية. علاوة على ذلك، فخصائص الاقتصاد العراقي يتناسب أكثر مع المجموعة (2) بدلا من المجموعة (3) نظرا لكون البرنامج المقترح له توجه مستقبلي، فلا يمكن أن يعتمد على الظروف المؤقتة .

أما المقصود من تصنيف فلسطين في المجموعة الفرعية (3)، فهو للدلالة على التحديات الصعبة التي تواجه الأراضي المحتلة ولا سيما في مجال خلق فرص عمل للفلسطينيين. لذلك وعلى الرغم من الاختلافات في الجغرافيا والتضاريس، والعوامل الديموغرافية والجذور التاريخية لمعظم بلدان المجموعة (3) تحتاج فلسطين إلى تدخل واسع من أجل تعزيز الأدوار الاجتماعية والاقتصادية للصناعات الصغيرة والمتوسطة كما هو الشأن بالنسبة لباقي أعضاء المجموعة الفرعية.

يعرض الرسم البياني 15 (أ، ب، ج) على التوالي هيكل المجموعات الثلاث: الاقتصادات النفطية، الاقتصادات المتنوعة، والاقتصادات المعتمدة على تصدير المواد الأولية. وتتمتع اقتصاديات النفط كما هو مبين في الرسم البياني 15.أ بقطاع استكشاف واستخراج هائل وبتصنيع وزراعة محدودة تقريبا بسبب المناخ الصحراوي والطبوغرافيا. أما الاقتصادات المتنوعة كما هو مبين في الرسم 15.ب فلديها قطاع زراعي ملموس وصناعات استخراجية محدودة لكن لها مكانة في الاقتصاد.

ويمثل الرسم البياني15.ج مجموعة البلدان المعتمدة على المنتجات الأولية (مجموعة البلدان الأقل نموا) حيث يشكل قطاع الزراعة أهم القطاعات الإنتاجية، أما الصناعات الاستخراجية فهي محدودة للغاية وحصة الصناعات التحويلية متواضعة وبدائية في طبيعتها.

لذلك فإن للهيكل القطاعي آثار أكيدة على تصميم البرنامج المقترح ليتوافق مع الخصائص والاحتياجات المحددة لكل مجموعة. بل تعد هذه الاختلافات الدافع الأساسي الأول إلى تصنيف البلدان إلى مجموعات. فمن دون هذا التصنيف، فإن مواجهة كل طلبات للدول الـــ 21 تبدو عملية مستحيلة.

الرسم البياني 15(أ،ب،ج) : هيكل الاقتصاد العربي 1970-2006

15 أ المجموعة1: اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي النفطية
(بلدان الدخل المرتفع)

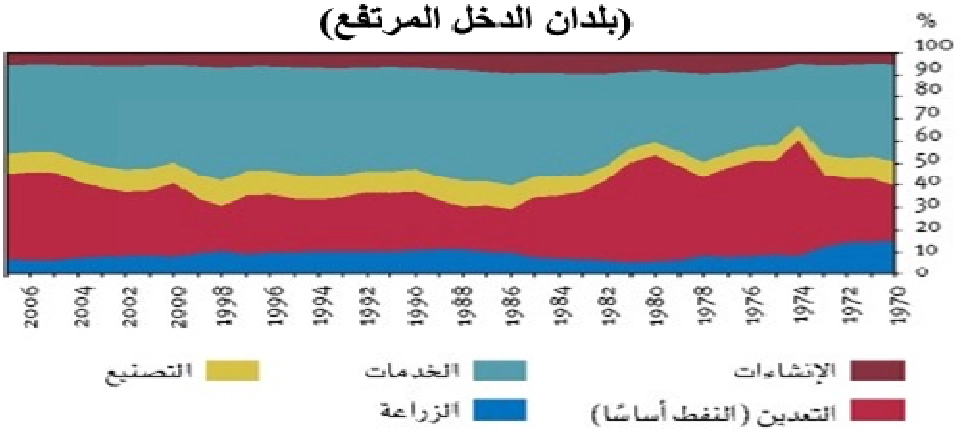

15 ب المجموعة2: الاقتصاديات المتنوعة.
(بلدان الدخل المتوسط)

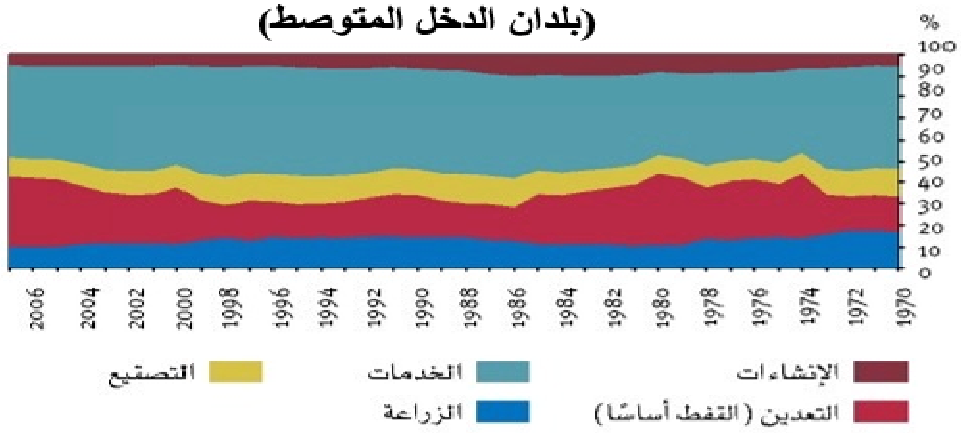

15 ج المجموعة3: الاقتصاديات المعتمدة على تصدير المواد الأولية
(بلدان الدخل المنخفض)

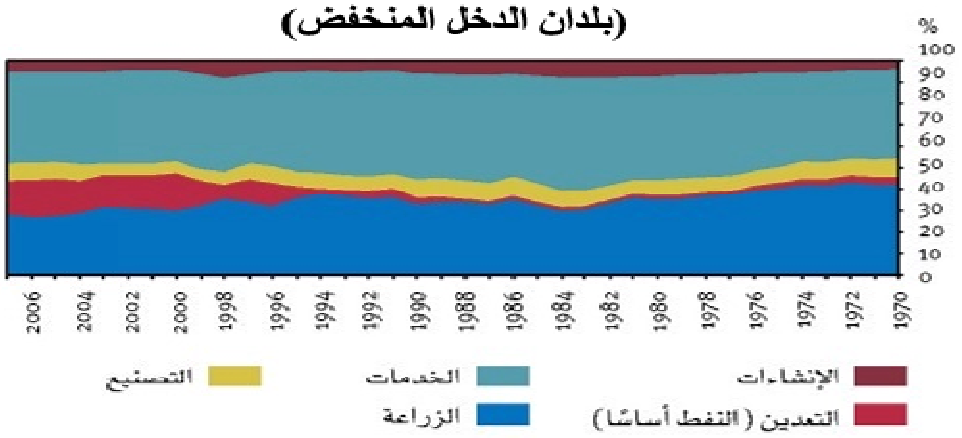

المصدر : تقرير التنمية البشرية العربية 2009

ويعرض الجدول 3 أدناه الخصائص الرئيسة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في كل مجموعة من البلدان. وهنا لابد من التأكيد على ضرورة أن يتلاءم مخطط البرنامج مع طبيعة وخصوصية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المجموعة (1)، وتشعب الصناعات الصغيرة والمتوسطة شبه المتقدمة في المجموعة (2)، والصناعات الأكثر بساطة في المجموعة (3) وذلك من خلال التدخل بمستويات ووسائل مختلفة، بهدف التصدي لجوهر مشاكلها، وتحقيق تحسن ملموس في أدائها وفي إمكانية خلق فرص عمل.

الجدول 3 : الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المجموعات الثلاث

المجموعة1: دول مجلس التعاون الخليجي / اقتصادات النفط
تتميز منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بتقاليدها الراسخة في مجال الأعمال، إضافة الى توفرها على العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويميل الهيكل القطاعي الخليجي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو عمليات التعاقد والتجارة، أما القطاعات الأخرى خاصة الصناعات التحويلية ومنها الصناعات الصغيرة والمتوسطة فتكاد أن تكون غير ممثلة (لا تزيد عن 12٪). والصناعات الصغيرة والمتوسطة المستهدفة من البرنامج لم تصل بعد إلى المستوى الذي يضمن استدامتها وخلق فرص العمل، حيث أنها تتركز أساسا في النشاطات ذات هامش الربح البسيط وتستعمل عمالة أجنبية في غالبيتها.
المجموعة 2 : الاقتصادات المتنوعة
تتوفر هذه المجموعة على عدد كبيرمن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تعمل في قطاعات محددة مثل الصناعات الغذائية المعتمدة على الزراعة والمواد الكيميائية، وتساهم بقيمة مضافة بسيطة في الصناعة وكذلك بشكل محدود في التشغيل. تزيد المشاريع الصغيرة بشكل كبير عن المشاريع المتوسطة وقطاع غير منظم كبير. للصناعات الصغيرة والمتوسطة إمكانيات عالية جدا مع وجود دعم حقيقي، حيث يصدر بعضها حاليا المواد الغذائية المعتمدة على الزراعية والمنسوجات والملابس الجاهزة إلى الأسواق الغربية.
المجموعة 3: الاقتصادات المعتمدة على تصدير المواد الأولية
تتوفر هذه المجموعة على المؤسسات الصغيرة جدا أكثر من توفرها على الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتحتاج إلى الكثير من الدعم على جميع المستويات لرفعها إلى مستوى المؤسسات المنتجة المهمة التي يمكن أن تحقق مساهمة ملموسة في الاقتصاد ولا سيما في خلق فرص العمل.

ج.5- اختيار القطاعات وعلاقة ذلك بمجموعات البلدان الثلاث.

يركز هذا البرنامج على ثلاثة قطاعات محددة هي: سلسلة القيمة للصناعات الغذائية المعتمدة على الزراعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعات الخضراء. ويهدف اختيار هذه القطاعات إلى تحقيق ثلاث أهداف للمجموعات الثلاث من الدول العربية:

1. المزج بين إمكانيات التصنيع القائمة والواعدة لجميع الدول العربية (سلسلة القيمة للصناعات الغذائية المعتمدة على الزراعة) مع التطلعات المستقبلية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها تكنولوجيا متقدمة سواء كفرع صناعي في حد ذاته أو كرافعة للصناعات التحويلية) وقضايا التنمية المستدامة (حماية البيئة من خلال الصناعات الخضراء).
2. تغطية مجموعة واسعة من الصناعات التحويلية ذات الأهمية للدول العربية ولها علاقة بالصناعات الغذائية مثل المواد الكيميائية، والإنشاءات والمعادن والسيارات وغيرها.
3. تحقيق تأثير متعدد ونتائج عميقة من خلال التداخل بين القطاعات الثلاثة.

إن السبب الرئيس وراء اختيار القطاعات هو تحليل أعمق والتركيز المستقبلي على كل قطاع من القطاعات الثلاث.

ج.1.5- سلسلة القيمة للصناعات الغذائية المعتمدة على الزراعة

لقد تم اختيار سلسلة القيمة للصناعات الغذائية المعتمدة على الزراعة ضمن البرنامج المقترح للأسباب التالية :

1) يعتبر قطاع الصناعات الغذائية المعتمدة على الزراعة أكبر مشغل مباشر من بين جميع الصناعات التحويلية وله إمكانيات عالية لخلق فرص عمل جديدة ضمن الصناعات المعتمدة على الزراعة منها معالجة الفواكه والخضروات، إضافة الى صناعات المنسوجات والملابس التي هي كذلك تعتمد على الزراعة حيث أن هذه الأخيرة تتوفر على إمكانيات عالية جدا في خلق فرص العمل خاصة بالنسبة للنساء.
2) وإذا أخذنا بعين الاعتبار العمالة غير المباشرة في قطاع الزراعة والخدمات الداعمة لقطاع الصناعة المعتمدة على الزراعة يمكن تعزيز خلق فرص العمل في العالم العربي مع التركيز على التأثير المضاعف للصناعات المعتمدة على الزراعة. وتشير التقديرات إلى أنه مقابل خلق كل فرصة عمل مباشرة في الصناعات المعتمدة على الزراعة يتم خلق ما لا يقل عن 10 فرص عمل غير مباشرة. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار سلسلة القيمة المعتمدة على الزراعة بأكملها يمكن بسهولة مضاعفة هذا العدد.
3) ويمتد تأثير أهمية سلسلة القيمة للصناعات الغذائية المعتمدة على الزراعة أيضا إلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي الكلي. حيث أن هناك علاقة ايجابية بين ارتفاع مؤشر التنمية البشرية

للبلد وبين معدل الأعمال التجارية الزراعية. وتكون العلاقة أقوى عندما يتعلق الأمر بالصناعات المعتمدة على الزراعة وإمكانية خلق فرص العمل على المستويين المباشر وغير المباشر.

4) ولاشك أن التعاون داخل المنطقة العربية سوف يساهم بشكل إيجابي في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء داخل المنطقة.

ج.2.5 الصناعات الخضراء

لا يمكن أن نتحدث عن مستقبل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في أي منطقة في غياب حماية البيئة، حيث يعد مشكل التدهور البيئي أمرا معقدا بالنسبة للدول العربية وستصبح مستقبلا عبئا ثقيلا إذا لم تتم معالجة هذا المشكل. وقد قدر البنك الدولي[1] في تقريره حول التكاليف الاقتصادية للتدهور البيئي في العالم العربي في المياه والتربة والهواء والنفايات، والمناطق الساحلية والبيئة العامة، الخسائر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تم تحديد أعلى خسارة في الناتج المحلي الإجمالي في العالم العربي في مصر 4.8٪ والمغرب 3.7٪ والجزائر 3.6٪ وسوريا3.5٪ ولبنان 3.4٪ والأردن 3.1٪ وتونس 2.1٪. ولذلك فإن تجاهل المشكل البيئي من شأنه أن يجعل الأمر أكثر سوءا مع مرور الوقت، وبالتالي تبقى الصناعات الخضراء هي الحل الأنسب.

تشمل الصناعات الخضراء عمليات الإنتاج الأنظف، واستخدام الطاقة المتجددة في الصناعات التحويلية. وتتطلب هذه الأخيرة استثمارات أولية ضخمة ولكن تؤدي إلى تقليل تكاليف التشغيل واستدامة مصادر الطاقة. وبما أن استخدام الطاقة المتجددة لا يزال جديدا في العالم العربي كما أنه مازال مرتبطا بالشركات الكبرى والاستثمارات الأجنبية، فإن البرنامج يعمل على التركيز على عمليات الإنتاج الأنظف فقط، حيث يعتبر هذا المجال هو الأكثر ملائمة للاستثمارات المحلية العربية وللصناعات الصغيرة والمتوسطة.

تقوم عمليات الإنتاج الأنظف بترشيد استهلاك المياه، والحد من تلوثها والحد من إصدارات ثاني أكسيد الكربون. وتكتسي هذه الفوائد أهمية خاصة في العالم العربي نظرا لمشاكل البيئية المتعلقة بندرة المياه وتلوث الهواء، إذ تمثل مشكلة ندرة المياه تهديدا استراتيجيا وعقبة خطيرة أمام التنمية إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة. ويقدر نصيب الفرد من المياه حاليا ب 1100 متر مكعبا بالمقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 8000 متر مكعب، ومن المتوقع أن ينخفض الى 550 متر مكعبا بحلول عام 2025[2]. وتجدر الإشارة هنا الى أن نصيب الفرد انخفض في عدد من الدول العربية إلى 500 مترا مكعبا منذ

---

(1) : مراقبة البيئة العربية (www.arabenvironment.net)

(2) : تقرير التنافسية المسؤولة في العالم العربي 2009

عام 2005 كما هو مبين في الرسم البياني 16. ويوضح الرسم البياني 17 أن الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2015 تستشرف الوصول إلى مياه الشرب الآمنة خلال ما لا يقل عن 27 سنة إذا كان ذلك أن يتحقق يوما.

الرسم البياني16: شح المياه في بعض البلدان العربية

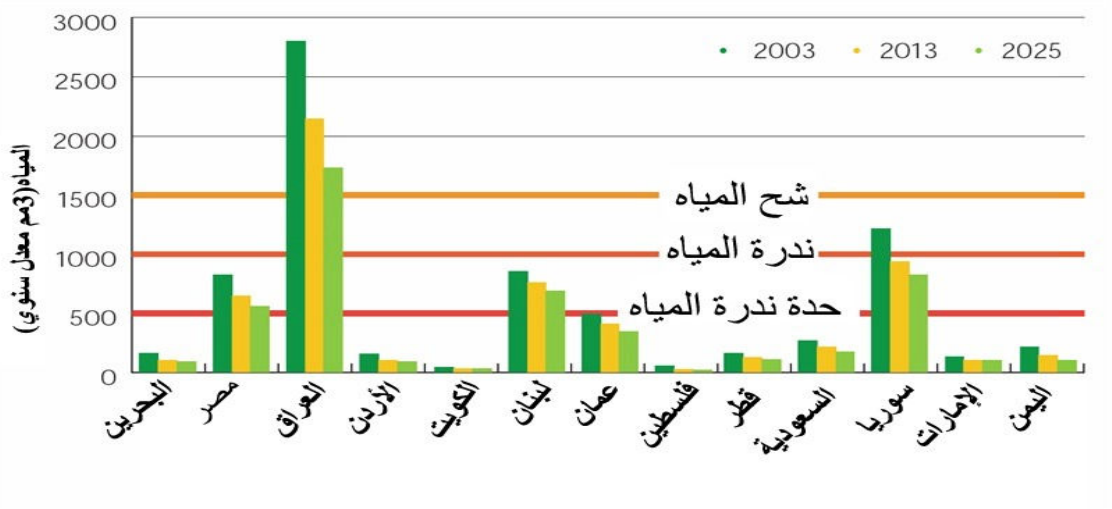

المصدر: تقرير التنافسية المسؤولة في العالم العربي، 2009

الرسم البياني 17: انعكاسات ندرة المياه

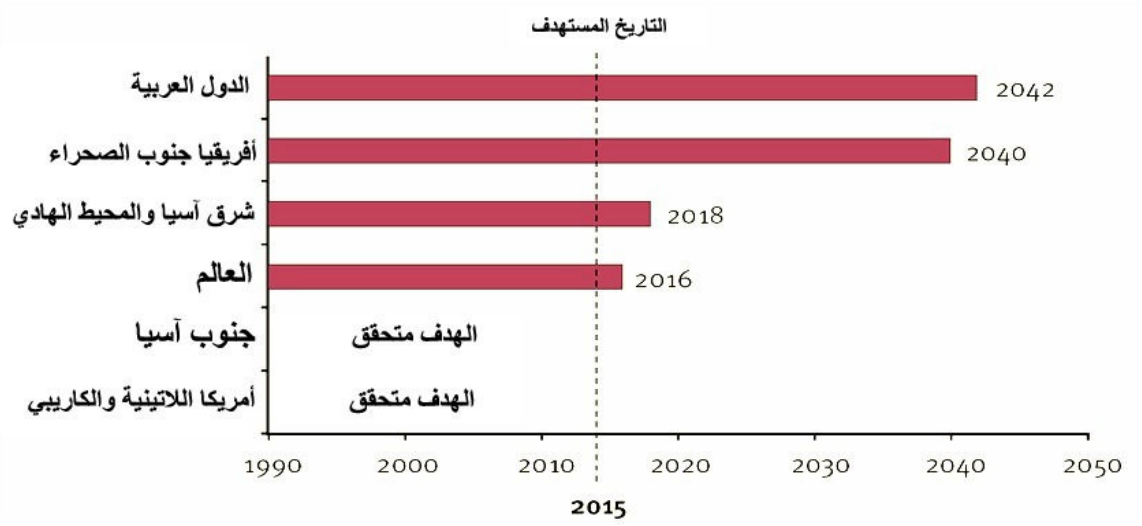

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي2006

من بين الاهتمامات الأقل حدة في الوطن العربي على الرغم من أهميتها، هي تلوث الهواء مع زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون كما هو مبين في الشكل 18. حيث يعتبر الارتفاع السريع في الانبعاثات بين عامي 1990 و 2003 مؤشرا عن تضخم المشكلة. وفي الوقت الراهن تلقى انبعاثات

ثاني اكسيد الكربون اهتماما كبيرا في العالم العربي نظرا لهجرة الصناعات الأوروبية الملوثة وخاصة الصناعات الكيماوية والإنشائية.

الرسم البياني 18: تزايد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الدول العربية خلال عامي 1990 و 2003

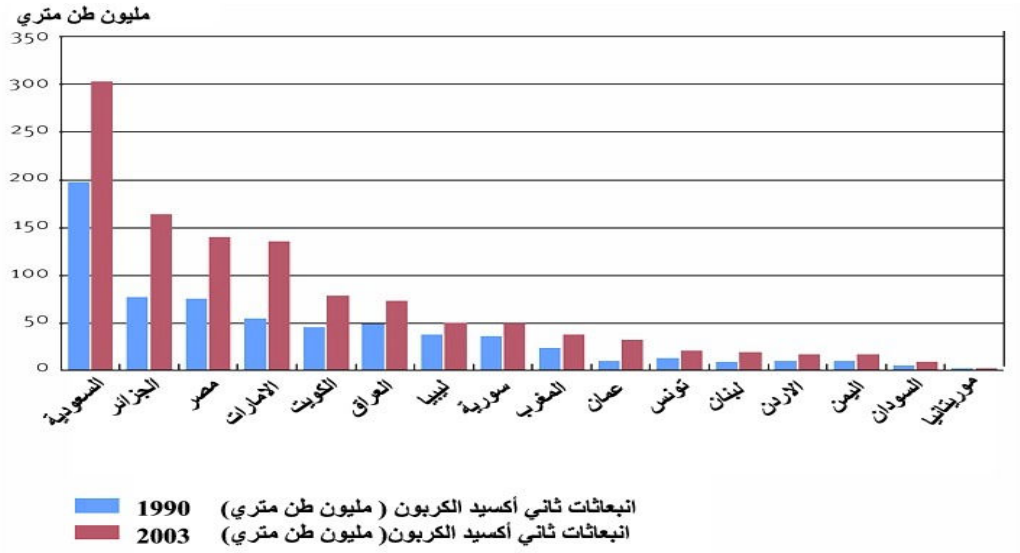

المصدر : البنك الدولي ، 2008

بالإضافة إلى تحسين الأوضاع البيئية والمحافظة عليها، فإن الإنتاج الأنظف هو أفضل عملية تساهم في تخفيض تكلفة التصنيع، فهي تعتبر استراتيجية متكاملة لتحقيق أقصى قدر من الأرباح عن طريق استخدام الموارد الطبيعية (المواد والطاقة والمياه) في الصناعات التحويلية بشكل فعال مع التقليل من النفايات والانبعاثات. وكما يبين الشكل 19 أدناه، فعملية التصنيع تستخدم المواد والطاقة والمياه وغيرها من المدخلات للوصول إلى المنتج النهائي، وتدمج جميع المدخلات الصناعية سواء في المنتج أو تضيع في عملية التصنيع كمخلفات ملوثة أو كانبعاثات. وحينما يتم تدوير النفايات الصناعية بشكل فعال فإن ذلك يحد من النفايات الصناعية واستغلال المرافق واستهلاك المواد الخام كما تنخفض مدخلات الصناعات التحويلية الأخرى، وينتج عن ذلك وفرة في التكاليف. ومن المرجح أن تكون الشركة المصنعة التي تستخدم الإنتاج الأنظف أكثر ربحية من شركة منافسة لها ولكن لا تعتمد الإنتاج الأنظف.

الشكل البياني19: الإنتاج الأنظف يقود إلى تقليل الانبعاثات الغازية والنفايات الصلبة والسائلة

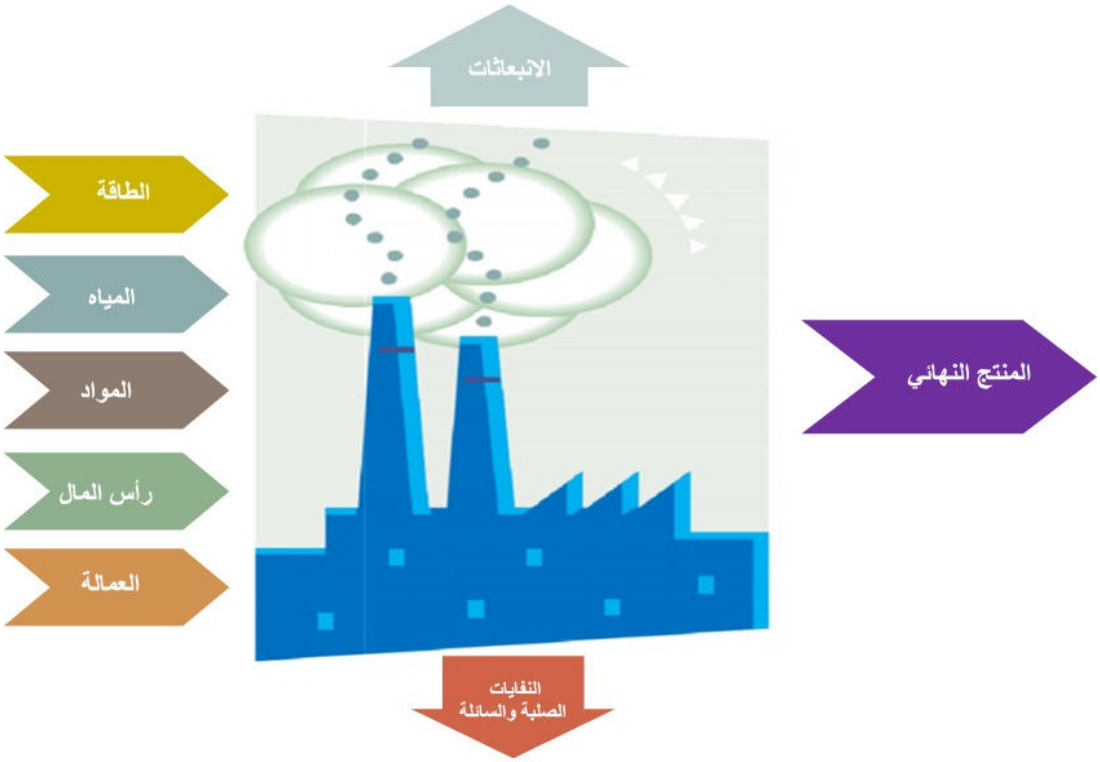

وفي هذا الإطار يمكن القول بأن الإنتاج الأنظف يرتبط بجميع أنواع الصناعات التحويلية، وبالتالي فإن اختيار قطاع الصناعات الخضراء وإعطاءه أهمية في هذا المشروع يمكن أن يمتد إلى جميع الصناعات التحويلية متجاوزا بذلك سلسلة القيمة المضافة للصناعات الغذائية المعتمدة على الزراعة. ونظرا للحجم الكبير لطيف الصناعات التحويلية، هناك حاجة لتحديد الصناعات الأخرى التي سيشملها هذا البرنامج التقني. لذلك تم اختيار الصناعات الكيميائية الخفيفة والمنسوجات والملابس الجاهزة كقطاعات تحويلية إضافية تحت مظلة الصناعات الخضراء. ويستند اختيار هذين القطاعين إلى أهميتهما وانتشارهما في العالم العربي .

ج.3.5- قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

نظرا للعدد الكبير من المنافع التي تجلبها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للصناعات الصغيرة والمتوسطة، لوحظ أن عدد ضئيل من الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي هي التي اعتمدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي وضعية متشابهة في جل الدول النامية، بينما تستخدم نظيراتها في البلدان المتقدمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة. إن أحد الأسباب الرئيسة وراء هذا الوضع هو عدم وجود ديناميكية التواصل بين شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ففي

الماضي، كانت شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا توفر سلعا أو تقدم خدمات تتماشى مع احتياجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة نظرا لصغر حجم طلبها، ويرجع ذلك جزئيا إلى ارتفاع تكلفة منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتاحة في السوق. والنتيجة هي حلقة مفرغة من العرض المحدود والطلب المحدود الذي أدى في نهاية المطاف إلى استبعاد الصناعات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من منافع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. من هنا فإن التركيز على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذا المشروع يتناول مشاكل العرض والطلب التي تسبب هذه الحالة.

يعد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قطاعا حيويا أساسيا بالنسبة لجميع الاقتصاديات، ليس فقط لأنه ينتمي إلى التكنولوجيا العالية ويؤدي إلى مردودية أعلى في كل مراحل سلسلة القيمة المضافة في المستقبل، ولكن أيضا لأن هذا القطاع يوفر في حد ذاته إمكانية عالية في خلق فرص العمل، خاصة للشباب، لذلك فإنه ذو أهمية خاصة للعالم العربي.

وتتوفر إمكانية خلق فرص العمل في أكثر من مستوى: (1) شركات تكنولوجيا المعلومات الصغيرة التي تدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الحلول المحلية العالية التقنية لتحسين الإنتاج والعمليات الإدارية، أو (2) الشركات التي تقوم بتدريب الشباب على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبالتالي تحسن قدراتهم في خلق مقاولات وفرص العمل. بالإضافة إلى ذلك، فإن روابط قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجميع تطبيقاتها المذكورة أعلاه مع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية قصوى لهذا المشروع لأنها تساهم في تعزيز القدرة التنافسية واستدامة المؤسسة.

وتختلف الاحتياجات والمشاكل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من دولة إلى أخرى داخل كل مجموعة فرعية. وقد أعطى المشروع أهمية قصوى لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يسمح بتقديم الدعم التقني للصناعات الصغيرة والمتوسطة من أجل حل مشاكل العرض والطلب المرتبطة بضعف وجود تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إن التغلغل العالي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سوف يتيح الفرصة للشركات الصغيرة والمتوسطة لدعم الأعمال التجارية والرفع من القدرة التنافسية.

ويمكن أن تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المناسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة في خفض تكاليف العمليات الداخلية، وتحسين المنتج من خلال الحصول على معلومات عن التكنولوجيا، والأسواق وتعزيز التواصل مع العملاء وترويج وتحسين توزيع منتجاتها من خلال التواجد الهائل على شبكة الإنترنت. وبذلك فإن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإمكانية على تحسين الأعمال الأساسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في كل خطوة من خطوات إدارة الأعمال و الإنتاج.

إن اعتماد الدول العربية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكنها أيضا من التوجه نحو اقتصاديات المعرفة، كما هو مبين في الرسم البياني 20 الذي يحدد وضعية العالم العربي مقارنة مع مجموعة الدول السبع G7 والعالم بأسره. وفيما يتعلق بمؤشرات اقتصاد المعرفة، فإن الدول العربية لم تصل بعد إلى الهدف. وعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت في دول مجلس التعاون الخليجي إلا أن العالم العربي ككل مازال يحتاج إلى الكثير من الدعم في هذا المجال.

الرسم البياني 20: وضعية العالم العربي مقارنة مع مجموعة دول السبع والعالم ككل في مجال مؤشرات الاقتصاد المبني على المعرفة

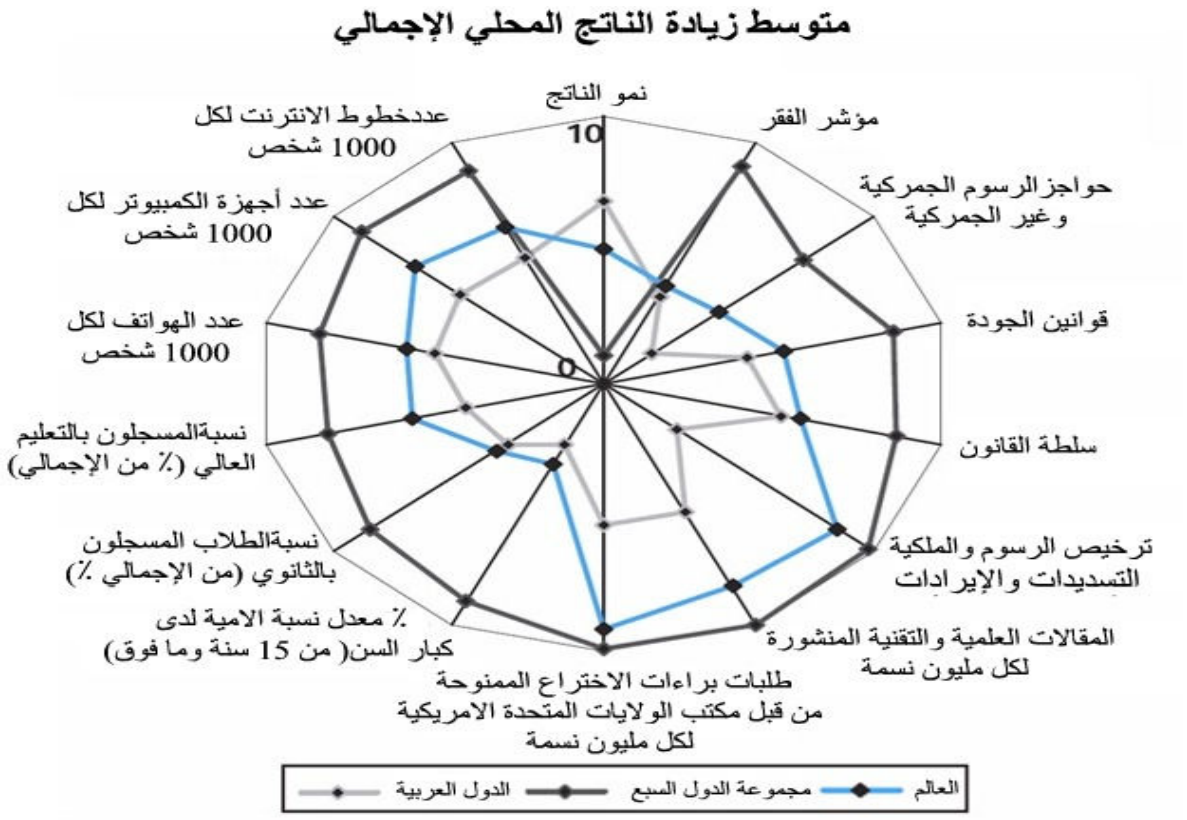

المصدر: البنك الدولي (طريقة تقييم المعرفة)

ج.4.5- التداخل بين القطاعات الثلاث

كما هو مبين في الشكل 21، هناك تداخل واضح بين القطاعات الثلاثة، فعلى سبيل المثال، تتداخل الصناعات الخضراء مباشرة مع المعالجة العضوية للغذاء في قطاع الصناعات المعتمدة على الزراعة. كما تتداخل الصناعات الخضراء أيضا مع جميع أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكونها صديقة للبيئة.

وكذلك، تتداخل الصناعات المعتمدة على الزراعة التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعات الخضراء. ويرجع هذا التداخل إلى الطبيعة الأفقية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعات الخضراء على حد سواء. وقد كان ذلك مقصودا في هذا البرنامج حيث أن ذلك سيمكن من التدخل المركز مع تأثير متعدد ونتائج أعمق.

الرسم البياني 21: التداخل بين القطاعات الثلاثة

ج.5.5- أهمية علاقة القطاعات الثلاثة المختارة بمجموعات الدول العربية

يعرض الجدول 4 أدناه نوعية العلاقة بين القطاعات الثلاث ومجموعات البلدان الثلاث. ولتحقيق منافع أكبر سيكون تدخل اليونيدو التقني وفقا لاحتياجات كل مجموعة فرعية منفردة، إذ تختلف الاحتياجات من قطاع إلى آخر وكذلك داخل القطاعات أيضا.

الجدول 4: علاقة القطاعات الثلاثة بمجموعات البلدان

المجموعات	سلسلة القيمة للغذاء المعتمد على الزراعة	الصناعات الخضراء	قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
المجموعة 1 دول مجلس التعاون الخليجي/ اقتصاديات البترول	– علاقة محدود مع المجموعة ككل – الصناعات الغذائية لها علاقة ببعض البلدان (وخاصة المملكة العربية السعودية) – قائمة محدودة من السلع الاستهلاكية من العصائر ومنتجات الألبان	أهمية عالية وخاصة الصناعات الكيماوية	أهمية عالية لأن المجموعة تمتلك بالفعل بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات متطورة
المجموعة 2: اقتصاديات متنوعة	علاقة كبيرة مع جميع دول المجموعة – الصناعات الغذائية خاصة معالجة الفواكه والخضراوات ذات أهمية كبيرة لجميع بلدان المجموعة ما عدا ليبيا والجزائر	عمليات الإنتاج الأنظف ذات أهمية قصوى لجميع البلدان وجميع الصناعات التحويلية خاصة الكيميائية (جهود اليونيدو مستمرة في بعض البلدان على الخصوص مصر والأردن ، لبنان والمغرب وتونس)	تهم جميع البلدان نظرا لقلة اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن مجموعة الصناعات الصغيرة والمتوسطة – في إطار المجموعة تختلف الدول في تطور البنية التحتية وتعقيدها
المجموعة3: اقتصاديات تعتمد على تصدير المنتجات الأولية	أهمية قصوى بالنسبة لدول المجموعة بسبب التركيز على الزراعة والتصنيع المحدود، على وجه التحديد السودان التي لديها إمكانيات عالية	أهمية قصوى بالنسبة لدول المجموعة لحماية البيئة والرفع من القيمة المضافة للصناعة التحويلية جنبا إلى جنب مع تعميق الجهود الصناعية	ذات الصلة بجميع البلدان، ولكن بالمقارنة مع المجموعات 1 و 2، تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ثانوية

د – تصميم البرنامج: المكونات والمخرجات المتوقعة

سيشمل البرنامج المقترح على المكونات الخمس المتكاملة التالية مع التركيز بشكل خاص على سلسلة القيمة للصناعات الغذائية المعتمدة على الزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعات الخضراء:

المكون الأول: تأهيل بيئة الأعمال

تأهيل بيئة الأعمال من خلال إصلاح الإطار المؤسسي، وبيئة الأعمال التجارية وأدوات التمويل ذات الصلة بتنمية المشاريع الصناعية الصغيرة والصناعات التحويلية المتوسطة

المكون الثاني: البنية التحتية للدعم التقني والاستشاري

تعزيز قدرات مؤسسات الدعم التقني والاستشاري لتقديم المساعدة لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل وتشجيع الاستثمار في الدول العربية.

المكون الثالث: تقوية البنية التحتية للجودة

تقوية البنية التحتية للجودة في العالم العربي من خلال تعزيز قدرات المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في مجال التنسيق الإقليمي لتنفيذ الاستراتيجية العربية للتقييس 2009–2013 والاستجابة للاحتياجات العاجلة التي حددتها الدول الأعضاء.

المكون الرابع: ترقية المؤسسات الصناعية

دعم عملية تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار وتعزيز القدرات الإنتاجية والتسويقية للمؤسسات الصناعية العاملة في سلسلة القيمة للصناعات الغذائية المعتمدة على الزراعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعات الخضراء في الدول العربية.

المكون الخامس: الترويج للتكنولوجيا والابتكار

زيادة القدرة الاستيعابية للصناعات الصغيرة والمتوسطة للتكنولوجيا والابتكار، والحد من القيود التي تواجهها في توفير التكنولوجيا داخليا وخارجيا، وتسهيل نقل التكنولوجيات وأفضل ممارسات ابتكار المنتجات إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص التي تعمل في سلسلة القيمة للصناعات المعتمدة على الزراعة الغذائية، وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعات الخضراء.

سوف يعتمد هذا المقترح على برامج اليونيدو المنفذة في المنطقة على مر السنين، ودمج مكوناته المختلفة وذلك لإجراء تقييم شامل للوضع الحالي لقطاع الأعمال والتوجهات الصناعية في المنطقة. وعلى هذا الأساس تتم المعالجة بطريقة شاملة ومترابطة لمعظم القيود التي تقف أمام نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة ضمن الاقتصادي الكلي والأعمال التجارية ذات الصلة وكذلك على المستوى الداخلي للمؤسسة.

ويستهدف البرنامج بالأساس دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى استخدام التكنولوجيات وابتكار المنتجات وتقوية الخدمات المالية والمعلومات، ويهدف البرنامج أيضا إلى

المساهمة في خلق الإطار التنظيمي للأعمال التجارية الخاصة في المنطقة، كما سيقوم البرنامج بتشجيع التعاون فيما بين بلدان المنطقة في المجالات المعنية.

ويأخذ البرنامج المقترح بعين الاعتبار نتائج وتوصيات الدراسات الاستقصائية والبيانات والدراسات والمعلومات والتقارير ودراسات تقييم المشاريع التي أجريت من قبل الأيدمو في المنطقة العربية وكذلك تلك التي نفذتها اليونيدو في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط ودول الخليج وفي منطقة جنوب أوروبا.

هـــ. أسلوب اليونيدو للتدخل التقني

نظرا لطبيعة البرنامج واسعة التغطية، فإن التحدي الرئيس الذي يواجه تدخل اليونيدو التقني هو إدارة منهجية العمل التي تضم التدخل المباشر التفصيلي حسب طلب العميل على مستوى المجموعات الثلاث مع التواصل والترابط الإقليمي وكذا مع البلدان الأعضاء ضمن كل مجموعة فرعية كما سوف يتم عرضه في الشكل أدناه.

الرسم البياني 22: طريقة التدخل

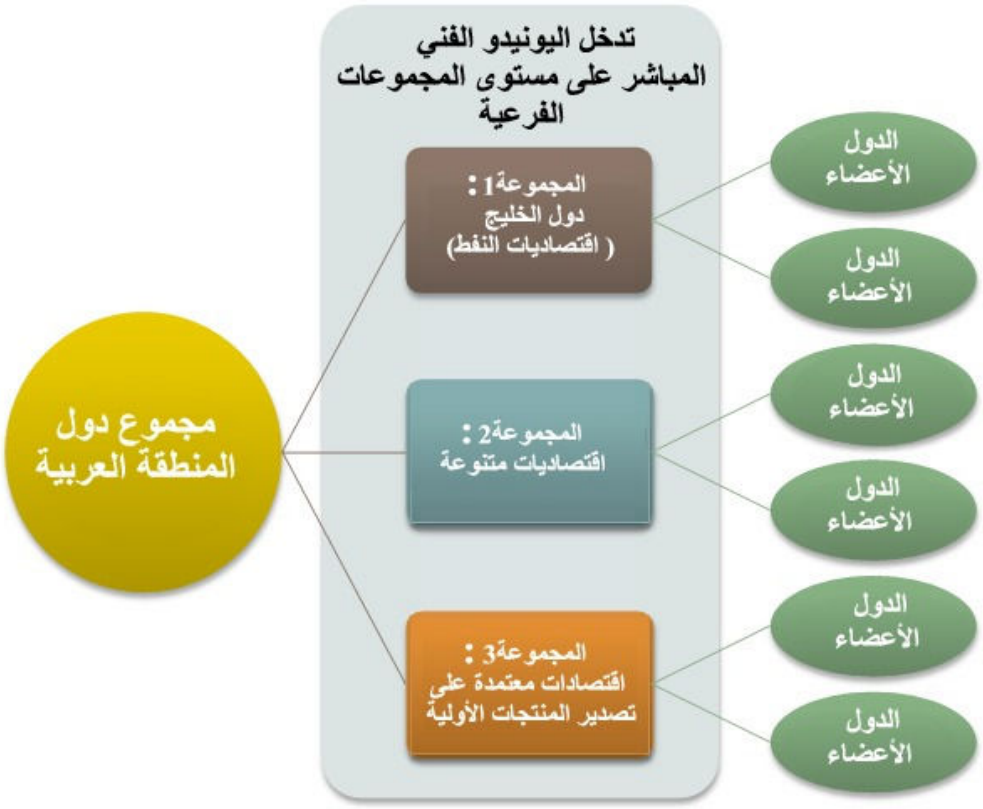

يقتضي الأسلوب الكلاسيكي لليونيدو في تعزيز القدرات الإنتاجية والتسويقية التدخل على ثلاثة مستويات:

أ. مستوى تنمية السياسات والبنية التشريعية (ماكرو)،

ب. مستوى بيئة الأعمال (ميزو)،

ج. مستوى المؤسسة (مايكرو)

وتستفيد المنطقة ككل من خلال تشجيع التعاون الاقليمي في تنفيذ مختلف مكونات البرنامج، ويكون ذلك من خلال إقحام خصائص كل بلد في مكونات البرامج المقترحة للمجموعات الفرعية، وكذلك من خلال إقامة الروابط الممكنة بين المؤسسات الإقليمية ونظيراتها على المستوى الوطني.

ويهدف أسلوب اليونيدو إلى وضع نظام شامل ومتكامل من أجل تعزيز الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الإقليمي وعلى مستوى المجموعات وعلى المستوى القطري، وبهذه الطريقة يمكن أن يستمر هذا النظام بعد فترة الأربع سنوات المقترحة للبرنامج.

و. آلية تنفيذ البرنامج

و.1- مخطط ومدة البرنامج

لقد أعد اليونيدو المشروع المقترح بناءا على طلب الأيدمو بتعاون وطيد مع ممثلي اليونيدو في المنطقة، وممثلي الأيدمو والدول الأعضاء، و بعد الموافقة على هذا المقترح، ستستطلع مرحلة البرمجة التفصيلية الخيارات لضمان قاعدة عريضة من الدعم التقني والمؤسسي للتدخلات المقترحة.

سيتم وضع خطة عمل متكاملة، تتضمن تفاصيل نتائج الأنشطة ومساهمات وأدوار كل الجهات ذات العلاقة بتحقيق الأهداف المقررة، وسوف تركز الأنشطة على تنمية قدرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى القطاعات الصناعية والمؤسسات الداعمة للشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في المجالات ذات الصلة بدور كل منهما.

وقد حددت مدة البرنامج في أربع سنوات موزعة إلى ثلاث مراحل كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول 5: مراحل البرنامج

المرحلة	اسم المرحلة	المدة
المرحلة الأولى	التحضير لبدء البرنامج	6 أشهر
المرحلة الثانية	التنفيذ التجريبي للبرنامج التقني	21 شهرا
المرحلة الثالثة	التنفيذ المتقدم للبرنامج التقني	21 شهرا
جميع المراحل	**تنفيذ جميع مراحل البرنامج**	**48 شهرا**

و.2- آلية الإدارة والتنسيق

سوف يبني البرنامج قدرات دائمة على المستوى الإقليمي وتحت الإقليمي والقطري تكون مسؤولة عن إدارة وتنفيذ هذا البرنامج. ويستند الإطار التنظيمي والتنسيقي المقترح لهذا البرنامج على تحديد واضح لآليات التنفيذ، أخذا في الاعتبار اللامركزية وتوزيع السلطات، وذلك بدعم قوي ومباشر من مكاتب اليونيدو الميدانية في المنطقة العربية. وسيتم وضع آليات مؤسسية بطريقة تدريجية لضمان الدعم الشامل من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي. و تشمل الآليات المؤسسية على هياكل قيادية كما هو موضح في الشكل التالي:

الرسم البياني 23: آليات تنفيذ البرنامج

و.3- الرصد والتقرير والتقييم

سوف تتم عمليات الرصد والتقييم لهذا البرنامج وفقا لمخطط اليونيدو، و أيضا حسب إجراءات التقييم العادية الداخلية للإدارة العامة للأيدمو والجهات المانحة. كما ستتم هذه العمليات بطريقة تشاركية ومنهجية من شأنها إبراز مشاكل التنفيذ بشكل مبكر. كما تتم مراقبة داخلية وخارجية لتكون التدخلات في إطار البرنامج فعالة ونافعة. سيشارك فريق اليونيدو للتقييم، جنبا إلى جنب مع الأقسام المناسبة في الأيدمو والجهات المانحة في المراجعات والتقييمات السنوية للبرنامج .

ز- الموازنة التأشيرية

تم إجراء التقديرات الأولى لميزانية البرنامج المقترح حسب متطلبات كل مكون من مكوناته، وكذلك حسب كلفة الإدارة والتنسيق والمتابعة. ويأخذ تقدير ميزانية البرنامج بعين الاعتبار تجربة اليونيدو في تنفيذ برامج المعونة الفنية حول ترويج وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الصناعي الخاص في عدد من البلدان النامية والاقتصاديات الصاعدة.

وتقدر الميزانية التأشيرية للبرنامج خلال 4 سنوات ب 65 مليون يورو بما في ذلك تكاليف الإدارة، وكذلك المساهمة الإقليمية والوطنية في إطار كل مجموعة.

جدول.6 الميزانية التقديرية للبرنامج باليورو

المكونات	مجموع الموازنة باليورو	تحليل مفصل لميزانية البرنامج : الأسهم الوطنية والإقليمية في مجموع							
		مجموع الميزانية الإقليمية	مجموع الميزانية الوطنية	المجموعة 1 : اقتصاديات نفطية / دول مجلس التعاون الخليجية		المجموعة 2 : الاقتصاديات المتنوعة		المجموعة 3 : إقتصاديات تصدير المنتجات الأولية	
				المجموع الجزئي الاقليمي	المجموع الجزئي الوطني	المجموع الجزئي الاقليمي	المجموع الجزئي الوطني	المجموع الجزئي الاقليمي	المجموع الجزئي الوطني
المجموع الجزئي للمكون 1	2 500 000,00	650 000,00	1 850 000,00	187 166,67	532 000,00	275 666,67	786 000,00	187 166,67	532,000. 00
المجموع الجزئي للمكون 2	15 000 000,00	900 000,00	14 100 000,00	257 000,00	4,028.000.00	386 000,00	6 044 000,00	257 000,00	4,028, 000. 00
المجموع الجزئي للمكون 3	5 000 000,00	2 000 000,00	3 000 000,00	572 000,00	858 000,00	856 000,00	1 284 000,00	572 000,00	858,000 00
المجموع الجزئي للمكون 4	18 275 000,00	3 982 500,00	14 292 500,00	1 140 000,00	4 085 000,00	1 702 500,00	6 122 500,00	1 140 000,00	4 085 000,00
المجموع الجزئي للمكون 5	10 575 000,00	2 115 000,00	8 460 000,00	604 000,00	2 416 000,00	907 000,00	3 628 000,00	604 000,00	2 416 000,00
تكاليف إدارة البرنامج									
3 وحدات فنية للتنسيق	4 800 000,00	48 000 000,00	0,00	1 370 000,00	0,00	2 060 000,00	0,00	1 370 000,00	0,00
المساهمة في إدارة وحدات المشاريع الوطنية تكاليف المنسقين الفنيين المحليين	2 835 000,00	0,00	2 835 000,00	0,00	810 000,00	0,00	1 215 000,00	0,00	810 000,00
الخبرة الفنية	1 200 000,00	0,00	1 200 000,00	0,00	340 000,00	0,00	520 000,00	0,00	340 000,00
الرصد والمتابعة	600 000,00	240 000,00	360 000,00	68 000,00	102 000,00	104 000,00	156 000,00	68 000,00	102 000,00
مجموع تكاليف إدارة البرنامج	9 435 000,00	5 040 000,00	4 395 000,00	1 438 000,00	1 252 000,00	2 164 000,00	1 891 000,00	1 438 000,00	1 252 000,00
المجموع	60 785 000,00	14 687 500,00	46 097 500,00	4 198 166,67	13 171 000,00	6 291 166,67	19 755 500,00	4 198 166,67	13 171 000,00
تكاليف إدارة اليونيدو (7%)	4 254 950,00								
	65 039 950,00								

ستتضمن وثيقة البرنامج المفصلة الكاملة، التي سيتم إعدادها وتقديمها ضمن المرحلة الأولى، تحليلا مفصلا للميزانية التأشيرية حسب سنوات التنفيذ، ومكونات ومخرجات البرنامج وكذلك كلفة الإدارة والتنسيق والمتابعة. وبالإضافة إلى ميزانية البرنامج التي تم عرضها أعلاه، ستساهم اليونيدو باعتمادات موازية ضمن الأنشطة والعمليات الجارية التي هي في طور التنفيذ والتي تم التفاوض بشأنها (معونة فنية، قاعدة البيانات والمعلومات، والتحليلات)، إضافة إلى المساهمات من طرف الحكومات (كالدول الأعضاء، الخ).

كما يأخذ البرنامج المقترح بعين الاعتبار أيضا المساهمة العينية من البلدان المستفيدة في تمويل الميزانية الإجمالية. وتتضمن هذه المساهمة عادة ما تقدمه الجهات القطرية من دعم مثل مباني المكاتب وتأثيثها والمعدات الأساسية، وتعيين نقطة الاتصال الوطنية المسؤولة عن رصد البرامج الوطنية، ومساعد وسائق، وكذلك الاتصالات، وتكاليف وسائل الصيانة، والوقود، والكلف التشغيلية الأخرى وتكاليف السفر والنقل الداخلي. وتقدر المساهمة الوطنية في تكاليف البرنامج الإجمالي بما يقرب 300.000 يورو لكل بلد.

ح- الأثر المتوقع للبرنامج

تأتي تقديرات تأثير البرنامج المحتملة على اقتصاديات الدول العربية من خلال تجربة البلدان النامية التي سبق وأن نفذت برامج مماثلة وبالتحديد في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة. ومن المهم أن نلاحظ مع ذلك، أن فترة تنفيذ هذا البرنامج تأتي بعد الركود الشامل الذي يعرفه العالم بسبب الأزمة المالية العالمية والتي من شأنها أن تجعل من هذا التأثير أقوى وأكثر أهمية بالنسبة لمستقبل الدول العربية مقارنة مع ما تم تحقيقه سابقا من برامج مماثلة.

سيكون "**لبرنامج تطوير دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية**" تأثيرا كبيرا على قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وعلى الأداء الصناعي والاقتصادي العام في المنطقة العربية. وبشكل أكثر تحديدا، سيساهم البرنامج في التنمية الإقليمية عن طريق :

- ❖ زيادة التنويع في القيمة المضافة الصناعية وهيكل التصدير .
- ❖ تحسين القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة وللاقتصادات الوطنية ككل.
- ❖ زيادة حجم التجارة الإقليمية والدولية وتسهيل الاندماج الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة العربية.
- ❖ تحقيق الانسجام بين السياسات والاستراتيجيات ومناخ الأعمال فيما يتعلق بأنشطة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والعمالة في المنطقة العربية.
- ❖ تحسين الاستثمار وبيئة الأعمال بشكل عام.

- ❖ تعزيز القدرات المؤسسية وإدارة تنفيذ السياسات لدى الجهات ذات العلاقة.
- ❖ تنمية وتعزيز الخبرة المحلية من أجل توسيع نطاق خدماتها للقطاعات الأخرى التي لم تعالج مباشرة من خلال البرنامج (الهدف : 1000 من المتدربين والمهندسين).
- ❖ بناء قدرات مؤسسات الدعم التقني ومشورة الأعمال ومراكز الاستشارات (الهدف: 84 مؤسسة).
- ❖ تعزيز قدرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة القائمة وتشجيع ظهور وحدات صناعية صغيرة ومتوسطة جديدة تعمل في تصنيع المنتجات الغذائية المعتمدة على الزراعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعات الخضراء (300 من الصناعات الصغيرة والمتوسطة الرائدة).
- ❖ خلق المزيد من فرص الشغل للخريجين الشباب في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة والخدمات ذات العلاقة (الهدف : 2100) .
- ❖ تشخيص مجموعة من فرص الاستثمار نحو300 مشروع صغير ومتوسط في المنطقة.
- ❖ تعزيزالتحكم في الموارد وكفاءة استخدام الطاقة وخفض تكاليف الإنتاج.
- ❖ تعزيز السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية في مجال ابتكار المنتجات ووضع وتطبيق التكنولوجيات المتقدمة بالتعاون مع الرواد العاملين في هذه القطاعات.

ط- المستفيدون المحتملون

ستتم الاستفادة من المساعدة الفنية المقترحة على مستويين:

- تستهدف من جهة، الصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة العاملة في القطاعات الثلاثة المختارة مع أهداف شاملة لتوفير أدوات فعالة لتنمية وتوسيع التجارة في إطارها الإقليمي وخلق فرص العمل مع التركيز بشكل خاص على الشباب والمرأة.
- وعلى المستوى المؤسسي، تهدف إلى دعم الوكالات المحلية والإقليمية، ونوعية البنية التحتية للجودة والتقنية ودعم المؤسسات المالية ذات العلاقة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الثلاثة المختارة وخلق فرص العمل، وذلك لتمكينها من تقديم أفضل خدمات إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة المحلية وبشكل خاص لجذب الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا.

ي- أهم المخاطر المتوقعة والافتراضات

تتجلى المخاطر المحتملة أمام تحقيق أهداف البرنامج في العوامل الداخلية والخارجية على حد سواء وكذلك العوامل الاقتصادية والجيوسياسية التي قد تعمل جزئيا على تراجع اهتمام صانعي السياسات والقرارات بقضايا تنمية القطاع الخاص. كما قد تؤثر أيضا التغييرات السياسية وتغيير

الموظفين وتباطؤ النمو الاقتصادي على تنفيذ هذا البرنامج. لذلك فمن المتوقع أن تضمن الدول الأعضاء تثبيت المستخدمين ولا سيما المشاركين منهم في تنفيذ البرنامج الإقليمي.

وهكذا يكمن تحقيق نجاح البرنامج الحالي إلى حد كبير من خلال توفر الشروط التالية:

- حسن النية السياسية للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمؤسسات الشريكة والجهات المانحة والدول الأعضاء والتزامهم بتمويل البرنامج؛
- الالتزام الأدبي والمالي لإدارة المؤسسات برفع مستوى قدراتها الإنتاجية وبالتالي تحسين قدرتها على المنافسة؛
- التزامات مؤسسات القطاع المصرفي الإقليمية والمحلية على أن تساهم، على وجه الخصوص، في تمويل الأنشطة ذات العلاقة بالاستثمارات الثابتة .
- التزام كل بلد على حدة بتحسين مناخ الأعمال والبنى التحتية.
- تنفيذ البرنامج كحزمة شاملة وبطريقة منسقة للحصول على أفضل النتائج.
- بذل أقصى درجات التعاون بين البلدان واليونيدووالايدمو والوكالات المنفذة للبرنامج.

و تكمن أهم المخاطر في:

- عدم إتاحة الأموال اللازمة لتنفيذ البرنامج المقترح، أو عدم كفايتها، وفي مثل هذه الحالة من المتوقع أن لا تتحقق النتائج أو ستكون عرضة للتأخير. وينطبق هذا بصفة خاصة على تمويل الاستثمارات الثابتة، التي يقترحها هذا البرنامج.
- إذا لم ينجح بلد أو أكثر في المساهمة في إنشاء مؤسسات وطنية لتنفيذ البرنامج (مراكز فنية وطنية...).
- إذا لم تكن الدول العربية الأعضاء على استعداد لاتخاذ تدابير لتحسين بيئة الأعمال ذات الصلة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة. وفي مثل هذه الحالة، قد لا تتحقق النتائج المتوقعة من المكونات الأخرى للبرنامج،
- عدم تعاون البلدان العربية بشكل جاد مع اليونيدو والايدمو خلال المراحل المختلفة للبرنامج.

وتحتوي القائمة أعلاه على عدد قليل من أهم المخاطر التي يمكن أن تعترض سبيل تحقيق النتائج المتوقعة من تنفيذ النشاطات ذات العلاقة بالاستثمارات المباشرة وغير المباشرة .

هذه الافتراضات والمخاطر قد تكون مستبعدة نظرا للالتزام والاهتمام القوي الذي أبدته الايدمو والدول الأعضاء. وقد أعربت مختلف الجهات الفاعلة في المنطقة، بما في ذلك البنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي عن اهتمامها بالمساهمة في إنجاح البرنامج بتعاون وثيق مع اليونيدو والايدمو.

من أجل التخفيف من هذه المخاطر، يجب ضمان تشبث الدول الأعضاء القوي بالنتائج المتوقعة والأنشطة والوسائل الأساسية لتحقيق الاستدامة. يعد التزام بتعزيز الإصلاحات أمـــر أساســـي لنجـــاح البرنامج.

بالإضافة إلى ذلك، فإن استراتيجية بناء القدرات المستهدفة من البرنامج تتطلب التزامـــا مـــن الحكومة المركزية والمحلية ب:

(أ) توفيرالموارد البشرية لتنفيذ البرنامج.

(ب) واتخاذ الخطوات اللازمة للحد من موازنة الخدمات المدنية في الأجل القصير والمتوسط.

وأخيرا، فإنه من الأهمية بمكان أن يتم تنفيذ البرنامج في اطارالشفافية وعلى أساس معايير محددة مسبقا والتي يتم تطويرها من خلال توافق آراء جميع الأطراف المشاركة أو المهتمين بهذا البرنامج. كما أنه سوف يتم تعزيز الاستدامة من خلال ربط البرنامج بمبادرات أخرى تنفذها اليونيدو والايدمو وغيرهما من الشركاء في تنمية القطاع الخاص.